بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

# الصعوبات التي تواجه مدققي ضريبة المبيعات في الأردن

# Difficulties Facing Sales Tax Auditors in Jordan

إعداد الطالب

عمر يحيى العمري

إشراف الدكتور

احمد محمد العمري

حقل التخصص / المحاسبة

1429هـ - 2008م

# الصعوبات التي تواجه مدققي ضريبة المبيعات في الأردن

إعداد

عمر يحيى العمري

بكالوريوس محاسبة، جامعة اليرموك 2003م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

**وافق عليها**

احمد محمد العمري.................................................. رئيساً

أستاذ مشارك في المحاسبة، جامعة اليرموك

حسن سليمان زكي.................................................. عضواً

أستاذ في المحاسبة، جامعة دمشق

جمال إبراهيم البدور.................................................. عضواً

أستاذ مشارك في المحاسبة، جامعة اليرموك

عبير فايز خوري.................................................. عضواً

أستاذ مساعد في المحاسبة، جامعة اليرموك

25 ذو الحجة 1429هـ

تاريخ تقديم الأطروحة 2008/12/23م

# الإهداء

إلى قدوتي في الحياة

إلى من تعب وأعطى................ أبي

إلى نبع العطف والحنان

إلى من جُعلت الجنة تحت أقدامها ............. أمي

إلى إخواني وأخواتي

إلى أصدقائي الذين صدقوني

وإلى من أحب

الباحث

# الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم رسل الله محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يطيب لي ويبهج نفسي، وقد بلغت هذه الرسالة بعون الله نهايتها، أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان والتقدير إلى مشرفي الدكتور أحمد العمري، الذي احتواني بسعة صدره، وأعطاني من علمه وجهده الكبيرين مما ساعدني على إنجاز هذه الرسالة، فجزاه الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العميق إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بالإطلاع على هذا العمل وقبول مناقشته، وهم:

الأستاذ الدكتور حسن سليمان زكي، والدكتور جمال البدور، والدكتورة عبير خوري.

كما أتوجه بكل مشاعر الاحترام و التقدير إلى كل الأشخاص الذين ساعدوني في إنجاز هذا العمل ولا سيما أساتذتي في جامعة اليرموك، وأخي أحمد يحيى العمري الذي كان لي خير عون وسند، وأصدقائي الأعزاء الذين لم يبخلوا علي بوقتهم وجهدهم، وأخص بالذكر السيد هيثم العيسى والسيد طلال الجراح والسيد رامي عيسوه، فلهم كل المحبة والاحترام.

كما أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير العميق إلى زملائي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات إدارة وموظفين على سعة صدرهم ومساعدتهم في إنجاز هذا العمل.

**الباحث**

# فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | ب |
| الشكر | ج |
| فهرس الموضوعات | د |
| فهرس الجداول | و |
| الملخص باللغة العربية | ح |
| **الفصل الأول : الإطار العام للدارسة** | |
| 1-1 المقدمة | 2 |
| 1-2 مشكلة الدراسة | 3 |
| 1-3 أهداف الدراسة | 4 |
| 1-4 أهمية الدراسة | 4 |
| 1-5 منهجية الدراسة | 5 |
| 1-6 خطة الدراسة | 6 |
| **الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة** | |
| 2-1 مقدمة | 8 |
| 2-2 مفهوم الضريبة والنظام الضريبي | 9 |
| 2-3 خصائص الضريبة | 12 |
| 2-4 النظام الضريبي في الأردن | 14 |
| 2-5 ضريبة المبيعات في الأردن | 16 |
| 2-5-1 مفهوم ضريبة المبيعات | 17 |
| 2-5-2 خصائص ومميزات ضريبة المبيعات | 17 |
| 2-5-3 الأهداف العامة لضريبة المبيعات | 20 |
| 2-5-4 التطور التاريخي لضريبة المبيعات في الأردن | 21 |
| 2-5-5 نبذة عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن | 23 |
| 2-6 التدقيق الضريبي | 24 |
| 2-6-1 مفهوم التدقيق الضريبي | 24 |
| 2-6-2 معايير التدقيق المتعارف عليها | 25 |
| 2-6-3 القواعد الأساسية للتدقيق الضريبي | 26 |
| 2-6-4 دور العنصر البشري في التدقيق الضريبي | 26 |
| 2-6-5 الصفات الواجب توافرها في مدققي الضريبة | 27 |
| **الفصل الثالث: الدراسات السابقة** | |
| 3-1 مقدمة | 29 |
| 3-2 الدراسات السابقة | 29 |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| 3-3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة............................ | 43 |
| 3-3 فرضيات الدراسة............................ | 44 |
| الفصل الرابع: أسلوب الدراسة | |
| 4-1 مقدمة............................ | 46 |
| 4-2 اسلوب الدراسة ............................ | 46 |
| 4-3 طبيعة الدراسة............................ | 46 |
| 4-4 مجتمع وعينة الدراسة............................ | 47 |
| 4-5 أداة الدراسة............................ | 48 |
| 4-6 متغيرات الدراسة............................ | 49 |
| 4-7 الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل............................ | 50 |
| 4-8 اختبار الصدق الظاهري للاستبانة............................ | 51 |
| 4-9 خصائص عينة الدراسة ............................ | 53 |
| الفصل الخامس : تحليل البيانات واختبار الفرضيات | |
| 5-1 مقدمة ............................ | 58 |
| 5-2 تحليل البيانات ............................ | 58 |
| 5-3 اختبار الفرضيات ............................ | 68 |
| الفصل السادس: النتائج والاستنتاجات والتوصيات | |
| 6-1 نتائج الدراسة............................ | 79 |
| 6-2 التوصيات ............................ | 81 |
| قائمة المصادر والمراجع ............................ | 82 |
| الملاحق | |
| استبانة الدراسة ............................ | 88 |
| الملخص باللغة الانجليزية ............................ | 94 |

## فهرس الجداول


| رقم الصفحة | | رقم الجدول |
|---|---|---|
| 15 | نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي إيرادات الدولة والإيرادات المحلية (بملايين الدنانير) | 1 |
| 21 | حصيلة الإيرادات العامة من الضرائب (بملايين الدنانير) | 2 |
| 23 | نسبة إيرادات الضريبة العامة على المبيعات إلى إجمالي الإيرادات المحلية والضريبية (بملايين الدنانير) | 3 |
| 48 | الاستبانات الموزعة ونسب الاسترداد | (1-4) |
| 52 | نتائج اختبار درجة المصداقية ألفا | (2-4) |
| 53 | توزيع أفراد العينة حسب الجنس | (3-4) |
| 53 | توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي | (4-4) |
| 54 | توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي | (5-4) |
| 55 | توزيع أفراد العينة حسب الخبرة العملية | (6-4) |
| 55 | توزيع أفراد العينة حسب الشهادات المهنية المتخصصة | (7-4) |
| 56 | توزيع أفراد العينة حسب المستوى الإداري | (8-4) |
| 59 | متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الأولى من الأسئلة والانحراف المعياري | (1-5) |
| 60 | متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الأولى من الأسئلة مرتبة حسب الأهمية | (2-5) |
| 61 | متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الثانية من الأسئلة والانحراف المعياري | (3-5) |
| 62 | متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الثانية من الأسئلة مرتبة حسب درجة الأهمية | (4-5) |
| 63 | متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الثالثة من الأسئلة والانحراف المعياري | (5-5) |
| 64 | متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الثالثة من الأسئلة حسب درجة الأهمية | (6-5) |
| 65 | المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على محاور الدراسة | (7-5) |
| 66 | متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الرابعة من الأسئلة والانحراف المعياري | (8-5) |
| 67 | متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الرابعة من الأسئلة مرتبة حسب درجة الأهمية | (9-5) |
| 68 | اختبار (T-test) لعينة واحدة (ن = 169) | (10-5) |

| رقم الجدول | | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| (11-5) | اختبار (T-test) لعينة واحدة (ن = 169) | 69 |
| (12-5) | اختبار (T-test) لعينة واحدة (ن = 169) | 70 |
| (13-5) | اختبار (T-test) لعينة مستقلة (ن = 169) | 71 |
| (14-5) | اختبار التباين الأحادي (F-test) لعينة مستقلة (ن = 169) | 73 |
| (15-5) | اختبار التباين الأحادي (F-test) لعينة مستقلة (ن = 169) | 74 |
| (16-5) | اختبار التباين الأحادي (F-test) لعينة مستقلة (ن = 169) | 75 |
| (17-5) | اختبار التباين الأحادي (F-test) لعينة مستقلة (ن = 169) | 76 |
| (18-5) | اختبار التباين الأحادي (F-test) لعينة مستقلة (ن = 169) | 77 |

# الملخص

**العمري، عمر يحيى. الصعوبات التي تواجه مدققي ضريبة المبيعات في الأردن. رسالة ماجستير بجامعة اليرموك. 2008 (المشرف: د. احمد العمري)**


هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه مدققي ضريبة المبيعات في الأردن من خلال فحص ثلاثة محاور رئيسة تتمثل بالعوامل المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه، والعوامل المتعلقة بقانون ضريبة المبيعات، والعوامل المتعلقة ببيئة العمل الخاصة بمدققي الضريبة، إضافةً للعوامل الديموغرافية لهم. كما قدمت الدراسة بعض الحلول التي ثبت إحصائيا أن من شأنها المساهمة في مواجهة الصعوبات التي تواجه مدققي ضريبة المبيعات. ولتحقيق هذه الأهداف تم تصميم استبانه وزعت على جميع مدققي ضريبة المبيعات في الأردن بواقع (217) استبانة، حيث بلغت نسبة الاستجابة الفعلية (77.9%) بواقع (169) استبانه، حيث استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل تلك البيانات.

كان من أهم نتائج الدراسة: أن هناك صعوبات تتعلق بالمكلف أو المفوض عنه كان أهمها: عدم احتفاظ المكلفين بدفاتر وسجلات محاسبية، ورغبة المكلفين بالتهرب الضريبي ومساعدة المفوضين للمكلفين على ذلك، كما تبين أن هناك صعوبات تتعلق بقانون ضريبة المبيعات كان أهمها: الاجتهاد في تفسير بعض مواد القانون، وصعوبة تطبيقها وعدم وضوحها. وهناك صعوبات أخرى متعلقة ببيئة العمل كان من أهمها: عدم كفاية المكافئات المادية، وكبر حجم ومتطلبات العمل، وعدم عدالة معايير مكافئة التميز في الأداء.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لمتغير الجنس فيما يتعلق بمحوري المكلف أو المفوض عنه، وقانون ضريبة المبيعات، حيث مالت تلك الفروقات الإحصائية لصالح الإناث، بالإضافة لمتغير الخبرة العملية لكافة محاور الدراسة، ولم يثبت لباقي المتغيرات الديموغرافية أية علاقة ذات دلالة إحصائية.

خلصت الدراسة بعدة توصيات تمحورت حول ضرورة تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.



الكلمات المفتاحية : ضريبة، ضريبة مبيعات، مدققي ضريبة المبيعات، قانون ضريبة المبيعات الأردني.

# الفصل الأول

# الإطار العام للدارسة

1-1 المقدمة

1-2 مشكلة الدراسة

1-3 أهداف الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1-5 منهجية الدراسة

1-6 خطة الدراسة

## 1-1 المقدمة:

تعرف الضريبة العامة على المبيعات بأنها نوع من أنواع الضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع الصناعية المستوردة والمصنعة محليا، وعلى السلع التجارية وعلى مجموعة من الخدمات المحددة ضمن القانون وتستوفى في المرحلة الأولى من تطبيقها من الصانع عند البيع، ومن المستورد مباشرةً، ومن مؤدي الخدمة عند تقديمها مع استثناء بعض السلع والخدمات التي أعفاها قانون الضريبة العامة على المبيعات ضمن جداول خاصة (نور وعدس، 2003).

وتعرف الضريبة غير المباشرة بأنها كل ضريبة يدفعها المكلف ويستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر، ويتميز هذا النوع من الضرائب بسهولة الجباية ووفرة الحصيلة، ومن أمثلة الضرائب غير المباشرة في الأردن الضرائب على التداول والضرائب على الاستهلاك، بالإضافة إلى الضريبة العامة على المبيعات (نور وعدس، 2003).

تهدف الضريبة العامة على المبيعات إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل في الهدف المالي من خلال زيادة موارد الدولة من اجل مواجهة النفقات العامة المتزايدة، والهدف الاجتماعي الذي يسعى إلى تحقيق التوزيع العادل لعبئ الضريبة وذلك بتقدير بعض الإعفاءات بالنسبة للسلع الضرورية والتي لها تأثير مباشر على الاستهلاك العام ومستلزمات الإنتاج، والهدف الاقتصادي الذي يسعى إلى تشجيع المنتجين على التصدير حيث يسمح القانون برد الضريبة على السلع إذا تم تصديرها للخارج (بدوي والمليجي، 1999).

تعتبر تحصيلات الضريبة العامة على المبيعات من أهم موارد الموازنة في الأردن، والذي يعكس قدرتها على الإنفاق على الخدمات المختلفة والتي بدورها تنعكس على المواطن بأشكال مختلفة ومنها الخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات وغيرها، كما تكمن أهمية الضريبة العامة على المبيعات بمقدار الزيادة التي تحققها في التحصيلات الضريبية من سنة إلى

أخرى والذي يعزى إلى زيادة النشاط الاقتصادي بمختلف أنواعه وكذلك زيادة التجارة الداخلية والخارجية (حداد،2006).

مما تقدم تبدو الحاجة واضحة إلى زيادة مساهمة الضريبة العامة على المبيعات في الإيرادات المحلية للأردن، ومن اجل تحقيق هذا الهدف لابد من إيجاد الحلول للصعوبات والمشاكل التي تواجه مدققي الضريبة العامة على المبيعات أثناء قيامهم بأداء عملهم، كونهم يمثلون الركيزة الأساسية في عملية تحصيل الضريبة العامة على المبيعات، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة تناوله بالبحث والتحليل.

**1-2 مشكلة الدراسة:**

تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسة في وجود الكثير من الصعوبات والتحديات التي تواجه مدققي الضريبة العامة على المبيعات عند أدائهم لعملهم ويمكن عكس مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:

1. هل توجد صعوبات تواجه مدققي الضريبة العامة على المبيعات في الأردن، وسيتم ذلك من خلال فحص ثلاثة محاور رئيسية وهي:

أ. العوامل المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه.

ب. العوامل المتعلقة بقانون الضريبة العامة على المبيعات.

ج.العوامل المتعلقة ببيئة عمل مدقق الضريبة العامة على المبيعات.

2. هل توجد صعوبات تواجه مدققي الضريبة العامة على المبيعات في الأردن تعزى إلى العوامل الديموغرافية (الشخصية والوظيفية) لمدققي الضريبة.

## 1-3 أهداف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة الرئيسي في التعرف على الصعوبات التي تواجه مدققي الضريبة العامة على المبيعات في الأردن كونهم يمثلون الركيزة الأساسية في عملية زيادة التحصيلات الضريبية وبالتالي زيادة إيرادات خزينة الدولة، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

1. الصعوبات التي تواجه مدققي الضريبة العامة على المبيعات في الأردن، وسيتم ذلك من خلال فحص ثلاثة محاور رئيسية وهي:

أ. العوامل المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه.

ب. العوامل المتعلقة بقانون الضريبة العامة على المبيعات.

ج.العوامل المتعلقة ببيئة عمل مدقق الضريبة العامة على المبيعات.

2. الصعوبات التي تواجه مدققي الضريبة العامة على المبيعات في الأردن بسبب العوامل الديموغرافية (الشخصية والوظيفية) لمدققي الضريبه.

3. محاولة تقديم الحلول والمقترحات التي يعتقد الباحث أن من شأنها المساهمة في مواجهة الصعوبات التي تواجه مدققي الضريبة العامة على المبيعات في الأردن.

## 1-4 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تحاول التعرف على الصعوبات التي تواجه مدققي الضريبة العامة على المبيعات عند أدائهم لعملهم، كونهم يتحملون مسؤولية تطبيق أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات، وكونهم مؤتمنون على الأموال العامة فهم يلعبون دوراً هاماً بالتالي في زيادة إيرادات خزينة الدولة.

كما تعتبر هذه الدراسة مهمة كونها وبحسب علم الباحث قد تكون الدراسة الأولى في الأردن التي تتناول موضوع الصعوبات التي تواجه هذه الشريحة المهمة من شرائح موظفي الدولة، كما ستحاول الدراسة الوصول إلى أفضل الحلول الممكنة التي من شأنها التغلب على هذه الصعوبات.

**1-5 منهجية الدراسة:**

**1- مصادر جمع البيانات.**

**أ. مصادر أولية:**

صممت استبانه تم توزيعها على كافة مدققي الضريبة العامة على المبيعات من أجل الوصول إلى الصعوبات التي تواجه مدققي الضريبة العامة على المبيعات في الأردن.

**ب. مصادر ثانوية:**

تمثلت بمراجعة أدبيات الدراسة والمراجع والمقالات المتعلقة بالموضوع.

**2- عينة الدراسة:**

تكونت عينة الدراسة من مدققي الضريبة العامة على المبيعات في الأردن كافةً.

### 1-6 خطة الدراسة

تكونت هذه الدراسة من ستة فصول، حيث يتضمن الفصل الأول عرض لمقدمة الدراسة، ومشكلتها وأهدافها وأهميتها، ولمحة مختصرة عن منهجيتها.

أما الفصل الثاني فيغطي النواحي النظرية، حيث يتناول هذا الفصل عرض عن الضريبة بشكل عام، ومفهوم الضريبة والنظام الضريبي، وخصائص الضريبة، والنظام الضريبي في الأردن، كما تناول هذا الفصل ضريبة المبيعات في الأردن من حيث المفهوم والخصائص والأهداف والتطور التاريخي، ويعرض الفصل لمعايير التدقيق المتعارف عليها وللتدقيق الضريبي من حيث المفهوم والقواعد الأساسية له ودور العنصر البشري فيه والصفات الواجب توفرها في مدققي الضريبة.

ويلخص الفصل الثالث الدراسات السابقة ذات العلاقة ويبين ميزات هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، بالإضافة إلى فرضيات الدراسة.

أما الفصل الرابع فيتناول منهجية الدراسة وطبيعتها، ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أساليب جمع وتحليل البيانات.

ويتضمن الفصل الخامس الدراسة الميدانية، حيث تم من خلاله عرض نتائج التحليل الإحصائي، واختبار الفرضيات.

ويلخص الفصل السادس نتائج الدراسة، وتوصياتها.

# الفصل الثاني

# الإطار النظري للدراسة

2-1 مقدمة

2-2 مفهوم الضريبة والنظام الضريبي

2-3 خصائص الضريبة

2-4 النظام الضريبي في الأردن

2-5 ضريبة المبيعات في الأردن

2-5-1 مفهوم ضريبة المبيعات

2-5-2 خصائص ومميزات ضريبة المبيعات

2-5-3 الأهداف العامة لضريبة المبيعات

2-5-4 التطور التاريخي لضريبة المبيعات في الأردن

2-5-5 نبذة عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن

3-6 التدقيق الضريبي

2-6-1 مفهوم التدقيق الضريبي

2-6-2 معايير التدقيق المتعارف عليها

2-6-3 القواعد الأساسية للتدقيق الضريبي

2-6-4 دور العنصر البشري في التدقيق الضريبي

2-6-5 الصفات الواجب توافرها في مدققي الضريبة

## 2-1 مقدمة

اهتم الاقتصاديون على اختلاف مدارسهم الإقتصادية بدراسة المسألة المالية بجوانبها المتعددة لما تعكسه من آثار اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية. وقد تنبه إلى هذه الحقيقة بشكل خاص (آدم سميث) و(دايفد ريكاردو) و(جون استيوارت ميل)، حيث أولى الاقتصاديون النظام الضريبي اهتماماً خاصاً في دراساتهم المالية، سيما بعد أن تخلت الدولة عن أفكارها الحيادية فيما يتعلق بدورها في النشاط الاقتصادي، وانتقالها من مرحلة الدولة الحارسة إلى مرحلة الدولة المتدخلة، حيث لم يقتصر اهتمام الدولة بموضوع الضرائب باعتبارها إيراداً تمول به نفقاتها العامة، بل باعتبارها أيضاً من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية (عبيدات، 2001).

ومع تطور المجتمعات وقيام الدول الحديثة تطورت الأهداف التي تفرض الدولة من اجلها الضرائب حيث أصبحت من أهم أدوات توجيه الاقتصاد بهدف إصلاحه أو تنظيمه و بالتالي الوصول للأهداف الاقتصادية المرجوة، ومنها إقامة العدل ورفع الظلم، وتنظيم الحياة الاقتصادية، وتامين الخدمات العامة، وتحقيق المصالح المتعلقة بشؤون الحياة وتنشيط الحركة الاقتصادية (عبيدات، 2001).

تعتبر متحصلات الضرائب الشريان الرئيسي الذي يغذي الدولة ويعكس قدرتها على الإنفاق على السلع والمنافع العامة التي بدورها تنعكس على المواطن بعدة أشكال منها الخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات والدفاع وغيرها.

كما يُلاحظ وجود تباين في تحديد الهدف الأساسي للضريبة، فقد اعتبر بعضهم الضريبة وسيلة لتغطية نفقات الدولة فحسب، ولا يجوز للدولة التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. أما بعضهم الأخر فيرى أن للضريبة وجهين:

الوجه الأول مالي، والآخر اقتصادي واجتماعي. في حين يعتبر بعضهم الآخر أنّ الدور الأساسي للضريبة هو اقتصادي.

مما سبق يمكن القول أن للضريبة ثلاثة أهداف:

الأول مالي يتمثل في الحصول على أكبر حصيلة ممكنة من الإيرادات، بينما الثاني اجتماعي يتمثل في المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية، في حين أن الهدف الثالث للضريبة هو اقتصادي من خلال استخدامها كأداة لتنفيذ التنمية الاقتصادية (حشيش، 1992).

وقد أصبح من المعروف في علم الاقتصاد المالي الحديث، أن لكل نظام اقتصادي نظاماً ضريبياً ينسجم مع الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ونظراً لأن النظام الضريبي ينطوي على مجموعة متنوعة من الضرائب، يلتزم رعايا دولة معينة في زمن معين بأدائها للسلطة العامة، فإنه من الضروري أن نحدد المفهوم العام للضريبة، سواء في مفهومه التقليدي أم المعاصر.

**2-2 مفهوم الضريبة والنظام الضريبي**

يعود فرض الضرائب إلى أقدم العصور التاريخية، فقد وجدت الضرائب مع انقسام المجتمع إلى طبقتين طبقة تملك وأخرى لا تملك، ثم مع ظهور الدولة (السلطة العامة) حيث يرى البعض أن الضريبة تمثل جوهر الدولة اقتصادياً، وتطورت مع تطور أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ونتيجةً لازدياد أعباء السلطة في العصور الوسطى، فقد ازدادت الحاجة إلى موارد إضافية، وازدادت أهمية الضرائب كحصيلة مالية، وقد اتخذ فرض الضريبة في هذه المرحلة طابعاً طبقياً، حيث اقتصر أمر إلزامها على طبقات معينة من الشعب دون غيرها. وفي القرن الخامس عشر، وخلافاً لما كان عليه الحال في القرن الرابع عشر – حيث كان الملك يحصل على الضريبة بشكل استثنائي وكانت تعتبر بمثابة هبة- أصبحت الضريبة ذات طابع عام، حيث

أقر في إنكلترا عام (1429) فرض ضريبة الملكية بشكل دائم، وأصبح للملك سلطة إصدار قوانين فرض الضرائب. وبعد قيام الثورة الصناعية في إنكلترا، والثورة الفرنسية، ظهر ما يسمى بنظام الاقتصاد الحر وتكريس مفهوم الطابع الإلزامي للضرائب القائم على أساس نظرية التعادل (سعيد، 1986).

وقد اعتبر (ميرابو) في مؤلفه عن نظرية الضريبة الصادر عام (1716) بأن:

" الضريبة ليست سوى مبلغ يُدفع مسبقاً للدولة لضمان الحصول على حماية السلطة العامة " في حين اعتبر بعض المفكرين الأوروبيين أن الدولة بجبايتها للضرائب تقر عقد تأمين، يتم بمقتضاه إجراء عملية تأمين للمواطن من المخاطر التي يتعرض لها مقابل دفع الضريبة، علما أن هذه النظرية تعرضت لكثير من الانتقادات (حشيش، 1992، ص30).

وفي إطار العلاقة بين المكلف بالضريبة والدولة من المفيد هنا التذكير برأي (آدم سميث) ومفاده أن المواطن يقوم بأداء الضريبة لقاء استفادته من الخدمات التي تقدمها الدولة له، وهو في رأيه بمثابة عقد يبرم بين الدولة والمواطن.

أما بالنسبة للمفهوم المعاصر للضريبة، فإنه يمكن القول أن الدولة اتجهت بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى التي حدثت عام (1929)، وهي بصدد مواجهة تلك الأزمة، إلى الإمعان في سياسة التدخل في النشاط الاقتصادي نتيجةً لثبوت عجز الاقتصاد الرأسمالي عن تحقيق التوازن التلقائي المحقق للتشغيل الكامل. ونتيجةً للدور التدخلي الذي أخذت تلعبه الدولة في المجتمع الرأسمالي المعاصر واتساع نشاطها، فقد ازدادت أعباء موازناتها، واتخذت الضريبة مفهوماً معاصراً يقوم على اعتبارها إحدى المصادر الرئيسة للتمويل، ووسيلة فعالة تستطيع الدولة من خلالها التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يعني أن المفهوم المعاصر للضريبة برغم إقراره للمبدأين التقليديين للضريبة وهما وفرة الحصيلة والعدالة، إلا أنه أضاف

إليها مبدأ جديداً لا يتعارض معهما وهو مبدأ التدخل الذي أعطى الأولوية في إطار المبادئ التي يقوم عليها المفهوم المعاصر للضريبة (عفانة وآخرون، 2004).

وبشكل عام يمكن القول أن الضريبة فريضة نقدية، يلتزم الأفراد (سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم معنويين) بدفعها إلى الدولة، أو إلى إحدى الهيئات العامة مساهمةً منهم في تحمل النفقات العامة، ودون أن يعود عليهم بالضرورة نفع خاص مقابل دفع الضريبة، وهي تفرض تحقيقاً لأغراض مالية أو اقتصادية أو اجتماعية. ويقترب هذا التعريف بذلك من أكثر التعاريف شيوعاً، وهو التعريف الذي قدمه (جاستون جيز) الذي يعتبر الضريبة أداءً نقدياً تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية، وبلا مقابل، بقصد تغطية الأعباء العامة(Alan 1999,).

وخلاصة ذلك ومن خلال الإطلاع على مجموعة من الأدبيات المحاسبية والقانونية المتعلقة بتعريف الضريبة، فان تركيز معظم الباحثين كان يتمحور باتجاهين، يشير الاتجاه الأول للتعريف التقليدي للضريبة على أنها: " فريضة نقدية يلتزم الفرد بأدائها إلى الدولة وفقاً لقواعد تشريعية وبصفة نهائية لغرض تغطية النفقات العامة وبدون مقابل". وبالتالي فان التعريف التقليدي هنا كان ينظر إلى الضريبة كوسيلة لجني الأموال لخزينة الدولة لسداد التزامها دون أن يكون لها أي أهداف أخرى. أما الاتجاه الثاني فيعرف الضريبة وفقاً للمفهوم العصري على أنها " استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين وفقا لقدراتهم التكليفية بطريقه نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق دخل الدولة " حيث تدفع جبراً إلى الدولة، وتفرض بشكل محدد مسبقاً، بشكل تضامني بلا مقابل، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مختلفة، والتعريف العصري يزيد على التعريف التقليدي في أن سعي الدولة لجني المال من المكلفين ليس هو الهدف الوحيد بل أن هناك أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى (عفانة وآخرون، 2004، ص4).

تلك هي أهم التطورات التي طرأت على مفهوم الضريبة خلال مراحل التاريخ المختلفة من ضريبة اختيارية للحاكم، إلى فريضة يمليها واجب التضامن الاجتماعي. ومن ضريبة تؤدى كمقابل للخدمات التي تقدمها الدولة، إلى استنادها أو ارتباطها بمساهمة الأفراد في الأعباء العامة حسب مقدرتهم التكليفية، وفق ما يتطلبه مفهوم العدالة السائد (Alan, 1999).

وبناءً على ما تقدم، وبرغم وجود اختلاف بين الاقتصاديين بشأن تعريف الضريبة فإنه يمكن لنا من خلال التعريف الذي خلصنا إليه للضريبة أن نحدد خصائص الضريبة، وسيتم تناولها في الجزء التالي:

**2-3 خصائص الضريبة**

**1- الضريبة فريضة مالية:**

تتجلى في صورة نقود برغم أنها لم تكن كذلك في النظم القديمة، حيث كانت تُجبى في شكل عيني، على أساس التزام الأفراد بتسليم أشياء معينة، أو جزء من المحصول، وهذه الأشكال كانت تتفق وطبيعة الاقتصاديات العينية وسيادة القطاع الزراعي، وشيوع نظام المبادلة في تلك العصور.

**2- الضريبة فريضة إلزامية:**

فالإلتزام بأداء الضريبة واجب على جميع المكلفين، مادامت قد توافرت لديهم الشروط التي حددها النظام القانوني لكل ضريبة، كما أن عنصر الإلزام يبدو واضحاً من خلال استقلال الدولة بوضع نظامها القانوني من حيث تحديد وعائها وسعرها وكيفية تحصيلها، دون الرجوع في ذلك إلى الأفراد المكلفين بدفعها، بيد أن عنصر الإلزام لا ينفي المبدأ الدستوري القاضي بضرورة موافقة الشعب على فرض الضرائب، وعدم إمكان فرضها بواسطة السلطة التنفيذية وحدها.

3- الضريبة فريضة تضامنية بلا مقابل:

ونعني بذلك أن المكلف يقوم بدفع الضريبة بإعتباره عضواً متضامناً في المجتمع، دون أن يكون ذلك لقاء حصوله على منفعة خاصة تقدمها الدولة له. وهي بذلك تختلف عن الرسم مثلاً الذي يحصل المواطن جراء دفعة على خدمة مباشرة، تأكيداً لبعد فكرة الضريبة عن العقد أو الثمن، وإقامتها على أسس من التضامن الاجتماعي وفقاً للأيديولوجية السائدة في المجتمع، إلا أن المكلف قد يتمتع بالخدمات التي تقدمها الدولة بواسطة المرافق والخدمات العامة، وذلك بإعتباره عضواً في المجتمع، وليس باعتباره ممولاً للضرائب.

4- الضريبة تُحقق أهداف الدولة العامة:

تَحْصل الدولة على الضرائب إضافةً إلى غيرها من الإيرادات العامة، لتمويل نفقاتها العامة بهدف تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية مختلفة، تعود بالنفع العام على المجتمع، كحماية الصناعة الوطنية، من خلال سياسة الضرائب الجمركية أو تشجيع الادخار والحد من الاستهلاك لتعبئة الفائض من أغراض التنمية الاقتصادية وكذلك بهدف تقليل التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع المختلفة (عثمان، 2000).

## 2-4 النظام الضريبي في الأردن

يعرف النظام الضريبي بأنه مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل متتالية تتمثل في هيكل ضريبي ذي ملامح وطريقة عمل محددة(عثمان، 2000)، ويتأثر النظام الضريبي في الأردن كغيره من الدول بالمتغيرات السياسية والاقتصادية، فهو يعكس العديد من المتغيرات التي تؤثر في النظام الاقتصادي والاجتماعي في الدولة. إذ أن النظام الضريبي يتكون من مجموعة من الضرائب تفرض على مجموعة من القطاعات المختلفة، تمثل أهداف المجتمع باعتبار أن القطاعات المختلفة لها أهداف مختلفة، وحيث أن مجموع أهداف هذه القطاعات تمثل جزء من أهداف المجتمع، فهي لا تتناقض مع أهدافه. وتمثل كل ضريبة قطاع معين (دران، 1995)، حيث أن النظام الضريبي مرتبط بالنظام الاقتصادي فهو يتطور بتطوره، كما يختلف من مرحلة إلى مرحلة أخرى حسب عملية التطور والنمو، وذلك يعني أن النظام الضريبي واضحاً وفعالاً ويجب قبل فرض أي ضريبة تحديد عنصرين هما: القاعدة الضريبية، وهي النشاط الاقتصادي الذي تفرض عليه الضريبة وتقسم إلى ثلاثة فئات: الاستهلاك والدخل والثروة، والعنصر الثاني هو: هيكل الأسعار الضريبية وهو الجزء الذي يدفع عنه الضريبة سواء أكان ذلك بنسبة مئوية إلى القاعدة الضريبية أو نسبة تصاعدية أو قيمة ثابتة وينعكس النظام الضريبي في هيكل ضريبي يعبر عن الأسعار الضريبية (الشبلي، 1999)

ويبين الجدول رقم (1) نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي إيرادات الدولة والإيرادات المحلية، حيث يلاحظ نمو هذه الإيرادات الضريبية إلى إجمالي إيرادات الدولة، خلال السنوات (2002 – 2007م) وبنسبة بلغت (32.92%)، أما نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات المحلية فقد نمت بنسبة (12%) تقريباً.

### جدول (1)

### نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي إيرادات الدولة والإيرادات المحلية (بملايين الدنانير)

| الإيرادات | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | نسبة النمو% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إيرادات الدولة الاجماليــة (إيــرادات محلية ومساعدات خارجية) | 2136 | 2613 | 2958.5 | 3062.1 | 3469 | 3971.5 | %86 |
| إيرادات محلية | 1644.1 | 1675.6 | 2147.2 | 2561.8 | 3164.4 | 3628.1 | %121 |
| الإيرادات الضريبية | 1000.3 | 1083.2 | 1428.8 | 1765.8 | 2133.5 | 2472.1 | %147 |
| الإيرادات غير الضريبية | 570.5 | 548.4 | 658.7 | 756.3 | 987 | 1104.6 | %94 |
| أقساط القروض المستردة | 73.3 | 44 | 59.7 | 39.7 | 43.9 | 51.4 | %30- |
| المساعدات الخارجية | 491.9 | 937.4 | 811.3 | 500.3 | 304.6 | 343.4 | %30- |
| نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي إيرادات الدولة | %46.83 | %41.45 | %48.29 | %57.67 | %61.50 | %62.25 | %33 |
| نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات المحلية | %60.84 | %60.65 | %66.54 | %68.93 | %67.42 | %68.14 | %12 |

المصدر : البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية لأعداد مختلفة.

دائرة الموازنة العامة، التقرير السنوي، 2007.

* احتسبت هذه النسبة من قبل الباحث.

## 2-5 ضريبة المبيعات في الأردن

تعد الضريبة على المبيعات أحد أنواع الضرائب غير المباشرة التي يتحملها في النهاية المستهلك، ويقوم بتحصيلها المنتجين أو مؤدي الخدمة الخاضعة للضريبة، ومن ثم توريدها إلى دائرة الضريبة في مواعيد محددة، وهي تختلف عن الضرائب المباشرة كضريبة الدخل وعن الرسوم الجمركية من حيث التنظيم الفني والوعاء الضريبي وكذلك من حيث الإعفاءات وأسعارها ومحدداتها (بولس، 1991).

وفي ضوء الانفتاح العالمي الكبير والتغيرات المتسارعة والتطور في شتى المجالات، وفي ضوء ما تلقيه العولمة من تحديات وأعباء جديدة، ومع الزيادة الهائلة في حجم التجارة الإلكترونية أصبحت الدول تواجه تحديات في تحديد كيفية التعامل مع هذا النوع الجديد من التجارة وخصوصاً فيما يتعلق بالضريبة العامة على المبيعات، من حيث الوسائل المناسبة لجباية الضريبة، وكيفية التعامل مع تقديم الخدمات خارج حدود البلد الواحد، وما هي المجالات التي سوف يتم من خلالها فرض الضريبة على المبيعات في مجال التجارة الإلكترونية، لذلك أصبح لزاماً على الدول تحديث التشريعات الضريبية واستحداث دوائر خاصة للتعامل مع ما يستجد من مجالات (السقاف، 1985).

ومن الملاحظ أن ضرائب المبيعات غالباً ما تفرض كبديل أفضل عن ضرائب قائمة، إذ أن ضريبة القيمة المضافة حلت محل ضريبة المشتريات في بريطانيا، كما حلت ضريبة المبيعات محل ضريبة الاستهلاك في مصر والأردن، وهكذا الحال بالنسبة لمعظم الدول التي أدخلت هذا النظام، وهذا الإحلال له أسبابه ودواعيه ومبرراته القوية، ومنها: مسايرة برامج التصحيح الاقتصادي، ومعالجة بعض الثغرات والتشوهات التي تمتاز بها الأنظمة الضريبية

القائمة، مثل محدودية القاعدة الضريبية وتعدد النسب والازدواج الضريبي وتدني المتحصلات الضريبية وعدم تحقيق العدالة والمساواة وغيرها (المومني، 1996).

**2-5-1 مفهوم ضريبة المبيعات**

لقد عرف القانون الأردني ضريبة المبيعات باتجاهين: الضريبة العامة وهي التي تستوفى على معظم عمليات بيع وشراء واستيراد سلعة أو خدمة. والضريبة الخاصة وهي الضريبة المفروضة بنسب خاصة أو بمقادير محدد على استيراد أنواع معينة من السلع والخدمات أو بيعها "كالضريبة الخاصة على التبغ والسجائر والمشروبات الكحولية وغيرها" وأن جميع عمليات البيع والشراء والاستيراد خاضعة للضريبة إلا إذا كانت معفاة بموجب جداول خاصة في القانون أو أحكام معينة (قانون ضريبة المبيعات الأردني لسنة 2002).

ويمكن تعريف الضريبة العامة على المبيعات بأنها تلك الضريبة التي تفرض على أثمان بيع جميع السلع على اختلاف أنواعها باستثناء ما ينص القانون على إعفائه منها، ويتم فرض هذه الضريبة في مرحلة انتقال السلعة من المنتج الأصلي إلى تاجر الجملة أو في مرحلة انتقالها من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة، أو في مرحلة انتقالها من تاجر التجزئة إلى المستهلك النهائي (حجازي، 1998).

**2-5-2 خصائص ومميزات ضريبة المبيعات**

تعتبر الضريبة العامة على المبيعات واحدة من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة والتي احتلت مكاناً بارزاً في الهيكل الضريبي في الأردن في السنوات الأخيرة حيث أنها احتلت الصدارة في الحصيلة متفوقة على الإيرادات الجمركية (الصعيدي، 1999).

وللضرائب غير المباشرة خصائص وميزات أهمها عدم ثبات حصيلتها وتأثرها بالتقلبات الاقتصادية بسهولة وتتميز أيضاً بالمرونة وتكلفة جبايتها قليلة وينظر إليها على أنها غير عادلة

وذلك لسهولة نقل عبئها ولأنها لا تراعي القدرة التكليفية للفرد كما أن حصيلتها عالية مقارنة بالضرائب المباشرة. وللضرائب العامة على المبيعات ثلاثة أنواع هي الضريبة العامة المتتابعة على رقم الأعمال، والضريبة العامة الواحدة على رقم الأعمال (الضريبة العامة على المبيعات)، والضريبة على القيمة المضافة (هامش الربح). وبالنظر إلى الضريبة العامة الواحدة على رقم الأعمال تفرض الضريبة على السلعة مرة واحدة خلال مراحل الإنتاج التي تمر بها السلعة وحتى وصولها إلى المستهلك مهما تعددت مراحل إنتاج السلعة، سواء في مرحلة التصنيع أو أثناء انتقال السلعة من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة أو في مرحلة البيع من تاجر التجزئة إلى المستهلك، وتقوم بالتالي الإدارة بتحصيل الضريبة مرة واحدة في أحد هذه المراحل (عناية، 1998).

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستخلص أهم خصائص ضريبة المبيعات:

**1. ضريبة المبيعات ضريبة غير مباشرة يتحمل عبأها المستهلك:**

تتميز ضريبة المبيعات باعتبارها من الضرائب غير المباشرة والتي يتحملها المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة وليس المكلف بها من خلال إضافتها إلى تكلفة السلعة وبالتالي ارتفاع السعر بمقدار نسبة الضريبة عند شراء المستهلك للسلعة وخصوصا إذا كانت السلع قليلة المرونة (علتم، 1990).

**2. إن الضريبة تتخذ من الخدمة أو السلعة وعاءً لها:**

حيث تتميز بإتساع قاعدتها الضريبية وفرضها على غالبية السلع والخدمات المحلية والمستوردة ويتحمل عبئها المستهلكون كل حسب قدرته الاستهلاكية، لذلك فإنها تتأثر بمستوى دخل الأفراد، بإعتبار أن الضريبة تدفع على استهلاك الخدمة أو السلعة فإن وعاء الضريبة هو السلعة أو الخدمة.

3. إن الضريبة لا تدفع إلا بعد حدوث واقعة الاستهلاك للسلعة أو الخدمة:

إن المستهلك يتحمل عبء الضريبة فقط عندما يتم الاستهلاك ويمكن أن يتجنب المستهلك الضريبة بتجنب استهلاك السلعة أو الخدمة المفروض عليها الضريبة والانتقال إلى سلع وخدمات معفاة من الضريبة، ولذلك فإن عبء الضريبة ينتقل من التاجر إلى المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة، وبالتالي فإن قيمة الضريبة تضاف إلى ثمن السلعة (الكلفه وهامش الربح) لتعتبر في النهاية جزءً من سعر السلعة أو الخدمة النهائي، ومن ثم تؤدى إلى التاجر المكلف قانوناً بجبايتها، ولذلك فهي تعتبر ديناً عليه يؤديها إلى دائرة ضريبة المبيعات (علتم، 1990).

**وتتصف أيضاً ضريبة المبيعات بالخصائص التالية:**

1. أنها لا تحقق العدالة الاجتماعية لأن عبئها يمكن نقله بسهولة من المكلف القانوني إلى المكلف الفعلي كما أنها لا تراعي القدرة التكلفية للفرد لذلك يتحمل عبئها الأغنياء والفقراء وذلك عند استهلاكهم للسلعة أو الخدمة.
2. أنها ضريبة تفرض على الاستهلاك المحلي ويمكن إعفاء السلع والخدمات المصدرة من الضريبة، وذلك دعماً لمنافسة السلع المصنعة محلياً في الأسواق الخارجية وتقليل تكلفتها.
3. أنه لا يوجد ازدواج ضريبي جراء فرضها وذلك كونها تفرض على القيمة المضافة لكل مراحل إنتاج السلعة أو الخدمة هو ما يسمى بضريبة القيمة المضافة، وهذا يؤدي بالتالي إلى خلق نوع من الرقابة الذاتية ومنع التهرب من الضريبة وبالتالي فإن الضريبة العامة على المبيعات ليست تراكمية ويحق للمكلف في القطاعات الاقتصادية المختلفة أن يسترد ما تم دفعه من ضريبة عند إستيراد أو شراء أو تصنيع السلعة، لأن ضريبة المبيعات لا تستحق إلا على القيمة المضافة لبيع السلع والخدمات.

3-5-2 الأهداف العامة لضريبة المبيعات

تعتبر ضريبة المبيعات واحدة من الضرائب التي تساهم في سد الحاجة للمال، ومواجهة الأزمات المالية ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وفي الأردن صدر قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (6) لسنة 1994 لتحل محل ضرائب أخرى وذلك تلبية لتحقيق مجموعة من الأهداف للدولة (عبيدات، 2001).

وتقسم هذه الأهداف إلى أهداف مالية تتمثل في حصول الدولة على موارد حقيقية لتمويل برامج الإنفاق العام وذلك للتقليل من عجز الموازنة العامة، ويوضح جدول رقم (2) الإيرادات من ضريبة المبيعات ونسبتها من مجمل الضرائب. حيث يشير الجدول إلى تنامي حصيلة ضريبة المبيعات حيث وصلت إلى 1464.5 مليون دينار في عام 2007م، شكلت ما نسبته 59% من مجمل الضرائب المتحصل عليها، في حين أن حصيلتها في عام 1994م لم تتجاوز 222.4 مليون دينار وبنسبة 32%.

تتمثل الأهداف الاقتصادية لضريبة المبيعات في تشجيع الصناعات المحلية، عن طريق مبدأ رد الضريبة على المدخلات التي سبق سداد الضريبة عنها، وتشجيع ضريبة المبيعات لتصدير السلع والخدمات وذلك بإعفاءها، بحيث لا يتم تقاضي ضريبة مبيعات عنها، وتشجيع المناطق الحرة والتجارة العابرة، كما وتساهم ضريبة المبيعات في زيادة تنافسية السلع والخدمات المحلية من خلال فرض ضريبة على السلع المستوردة. وتتمثل الأهداف الاجتماعية في محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال الإعفاء على السلع الضرورية والأساسية، وتمييزها عن السلع الكمالية(التميمي، 2000).

جدول رقم (2)

حصيلة الإيرادات العامة من الضرائب (بملايين الدنانير)

| السنة | حصيلة الضريبة العامة على المبيعات | نسبتها من مجمل الضرائب |
|---|---|---|
| 1994 | 222.4 | %32 |
| 1995 | 263.9 | %35 |
| 1996 | 310.3 | %37 |
| 1997 | 317.3 | %40 |
| 1998 | 351.3 | %41 |
| 1999 | 373.1 | %42 |
| 2000 | 464.5 | %44 |
| 2001 | 502.7 | %47 |
| 2002 | 510.7 | %51 |
| 2003 | 596.3 | %55 |
| 2004 | 827.0 | %58 |
| 2005 | 1023.4 | %58 |
| 2006 | 1219.1 | %57 |
| 2007 | 1464.5 | %59 |

المصدر: البنك المركزي الأردني، عدة تقارير شهرية.

الموازنة العامة للدولة، التقرير السنوي (2006-2007).



### 2-5-4 التطور التاريخي لضريبة المبيعات في الأردن

على اثر الأزمة الاقتصادية التي واجهت البلاد عام 1988 وارتفاع حجم المديونية توجهت الحكومة إلى تبني برنامج التصحيح الاقتصادي، والذي كان أهم أهدافه هو الوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات بشكل تدريجي والتي لن يتم التوصل إليها إلا من خلال تبني تنفيذ برنامج إصلاح ضريبي شامل يتضمن تحديث وتطوير جميع القوانين والأنظمة المالية المعمول بها بحيث يتم التركيز على الإيرادات والضرائب المحلية أكثر من الاعتماد على التمويل الخارجي المشروط.

ويأتي قانون الضريبة العامة على المبيعات كركن أساسي في برنامج الإصلاح الضريبي حيث تم تطبيق ضريبة المبيعات بتاريخ 1994/6/1، لتحل محل ضرائب كانت قائمة مثل: ضريبة الاستهلاك ورسوم المكوس وهناك نوعين من السلع يجب معاملتها كل على حدة:

النوع الأول: السلع المكوسية: التبغ، السجائر، المسكرات والمشروبات الكحولية

النوع الثاني: السلع والخدمات التي تخضع لضريبة بالنسبة العامة أو النسب الأخرى وتطبق عليها مفهوم القيمة المضافة Value Added Tax (VAT) ونص القانون على أن يطبق على مرحلتين:

1. المرحلة الأولى: ويعمل بها اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ويكلف فيها الصانع والمستورد ومورد الخدمة بدفع الضريبة أو بتحصيلها وتوريدها للدائرة.
2. المرحلة الثانية: يكلف فيها المنتج الصانع والمستورد ومورد الخدمة وتاجر الجملة وتاجر التجزئة (المفرق) بدفع الضريبة أو بتحصيلها وتوريدها للدائرة.

بقي تطبيق هذا القانون في مرحلته الأولى قائماً حتى مطلع عام 2001 حيث بدأ تطبيق المرحلة الثانية وهي المرحلة النهائية – تطبيق كامل لضريبة القيمة المضافة (VAT) – وتعتبر ضريبة المبيعات أهم رافد للخزينة حيث تجاوزت تحصيلات ضريبة المبيعات لعام 2006 المليار دينار.

وبالإضافة إلى كون الضرائب أحد أهم ركائز إيرادات الخزينة العامة فهي كذلك إحدى أهم أدوات السياسة المالية والاقتصادية وذلك من خلال توجيه الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية تتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح فئات معينة، وتوجيه الاستثمار نحو قطاعات معينة وأماكن معينة.

ومن حيث الحصيلة فإن ضريبة المبيعات تعتبر الأغزر تحصيلاً من إجمالي الإيرادات المحلية الضريبية، يبين الجدول رقم (3) ذلك، حيث شكلت نسبة التحصيلات للضريبة العامة

على المبيعات حوالي (31%) من الإيرادات المحلية للحكومة الأردنية لعام 2002م، وفي عام 2007م ارتفعت هذه النسبة لتشكل (40.37%)، وشكلت ايرادات ضريبة المبيعات ما نسبته 51.05%، من إجمالي الإيرادات الضريبية لعام 2002م، وارتفعت عام 2007م لتصل إلى ما نسبته 59.24%، مما يبين أهمية ضريبة المبيعات لإيرادات الدولة.

**جدول (3)**

**نسبة إيرادات الضريبة العامة على المبيعات إلى إجمالي الإيرادات المحلية والضريبية (بملايين الدنانير)**

| الإيرادات | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الإيرادات المحلية | 1644.1 | 1675.6 | 2147.2 | 2561.2 | 3164.4 | 3628.1 |
| إجمالي الإيرادات الضريبية | 1000.3 | 1083.2 | 1248.8 | 1765.7 | 2133.5 | 2472.1 |
| إيرادات الضريبة العامة على المبيعات | 510.7 | 596.3 | 827.4 | 1023.4 | 1219.1 | 1464.5 |
| نسبة إيرادات الضريبة العامة على المبيعات إلى إجمالي الإيرادات المحلية | %31.06 | %35.59 | %38.53 | %39.95 | %38.53 | %40.37 |
| نسبة إيرادات الضريبة العامة على المبيعات إلى إجمالي الإيرادات الضريبية | %51.05 | %55.05 | %57.91 | %57.96 | %57.41 | %59.24 |

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية لأعداد مختلفة.
دائرة الموازنة العامة، التقرير السنوي، 2007.

### 2-5-5 نبذة عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن

أصبحت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات دائرة واحدة بعد اندماجهما إدارياً اعتباراً من 2004/8/16 بموجب القانون المعدل لكل من قانون ضريبة الدخل وقانون الضريبة العامة على المبيعات المنشور في الجريدة الرسمية عدد 4672 تاريخ 2004/8/16 تحت اسم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

بدأت ضريبة المبيعات على نطاق ضيق كضريبة مكوس عام 1926 وانتهت إلى الشكل الحالي من ضريبة المبيعات التي أصبحت نافذة في 2001/1/1 بموجب القانون رقم (36) لعام

2000 وهو أشبه ما يكون بنظام ضريبة القيمة المضافة المطبقة عالمياً، حيث مر التشريع في مراحل تطور كثيرة قبل أن يصل إلى الشكل الحالي، والدائرتين تعملان بقانونين منفصلين، احدهما يخص ضريبة الدخل والآخر يخص ضريبة المبيعات .

وتعد دائرة ضريبة الدخل والمبيعات من المؤسسات الوطنية المتميزة على صعيد القطاع العام، ورغم إجراءات الدمج حصلت الدائرة على المركز الثالث عام 2004 جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، فضلاً عن مشاركة الدائرة في التنافس على عدة جوائز عالمية مثل جائزة الأمم المتحدة للأداء الحكومي وجائزة سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم (منشورات مديرية الإعلام والاتصال في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، 2008).

**2-6 التدقيق الضريبي**

**2-6-1 مفهوم التدقيق الضريبي**

إن النظرة العملية للتدقيق والمراقبة تختلف بسبب الأشخاص وحسب وجه النشاط المراد تحقيق أهدافه. وبسبب التداخل الكبير والخلط الشائع بين معاني التدقيق، والمراجعة، في الكتب العربية، فقد راعى الباحث المدلول الفني لهذه الكلمات حين استخدم مصطلح (فحص أو تدقيق) مرادفا لكلمة AUDIT في اللغة الانجليزية هادفاً المدلول الفني لهذه المصطلحات خلال هذه الدراسة. إذ يستخدمه المحاسبون، والمهنيون، والمدققون على مختلف أنواعهم كأسلوب بحث وتقصي عن حقائق معينة من خلال البحث في المستندات والأدلة الثبوتية المتوفرة وذلك لإبداء رأي فني عن تلك الوقائع والأحداث (دليل المحاسب المهني للقواعد الأخلاقية، وفقاً لقواعد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، 2001).

ومما سبق نصل إلى أن المقصود بالتدقيق: نوع من أنواع تعيينات إبداء الرأي الذي يعطي أعلى درجات التأكيد – التأكيد المعقول – حول الموضوع تحت البحث.

## 2-6-2 معايير التدقيق المتعارف عليها

## Generally Accepted Auditing Standards (GAAS)

تنقسم معايير التدقيق المتعارف عليها إلى ثلاثة أجزاء رئيسة وهي:

**1. المعايير العامة (الصفات الشخصية المهمة للمدقق):**

حيث يجب ان يتمتع المدقق بالصفات العامة التالية:

- التدريب والمعرفة الكافية.
- الإستقلالية والإتجاه الموضوعي.
- العناية الواجبة أو الحذر المهني المعقول.

**2. معايير العمل الميداني (تنفيذ مهمة التدقيق):**

حيث يجب أن تتوافر العناصر التالية عند قيام المدقق بتنفيذ مهمة التدقيق:

- التخطيط والإشراف المناسب.
- الفهم الكافي لبيئة الشركة ونظام الرقابة الداخلي فيها.
- توفر الأدلة الملائمة والكافية لإبداء الرأي حول الموضوع تحت التدقيق.

**3. معايير إعداد تقرير المدقق:**

- التأكد من إعداد القوائم المالية تحت التدقيق بما يتوافق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها عالمياً (GAAP).
- ضرورة إبراز نقاط عدم التوافق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها (GAAP).
- إبداء الرأي حول كفاية الافصاحات الملحقة بالقوائم المالية للشركة تحت التدقيق.
- أبداء الرأي حول القوائم المالية وكتابة التقرير المناسب (Arens, *et al*, 2008).

### 2-6-3 القواعد الأساسية للتدقيق الضريبي

تهدف الافتراضات الأساسية للتدقيق الضريبي إلى تأصيل فكرة التدقيق الضريبي بأنها عملية لها قواعدها ومعاييرها وتستمد أصولها من بعض مجموعة المعايير والقواعد المختلفة لأوجه أنشطة التدقيق المختلفة. وأنه بدون مراعاة هذه الافتراضات أثناء عملية التدقيق فأنه لا يمكن تحقيق برنامج التدقيق الفعال والذي يهدف إلى تحقيق أهداف التدقيق الضريبي وتشمل هذه الافتراضات ما يلي (أبو غزالة، 2001):

1. مراعاة معايير التدقيق المتبعة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.
2. يعتبر المدقق الضريبي من المؤتمنين على الموارد العامة وتحصيلها بالطريقة القانونية، أي ملتزماً بتطبيق القوانين والقواعد السارية المفعول في الأردن.
3. تقارير المدقق الضريبي خاضعة للرقابة العامة والمسائلة.
4. يساهم المدقق الضريبي بتوفير تقارير محايدة ومستقلة حول مزاعم الإدارة فيما إذا كانت المعلومات المالية الخاصة بالوحدة الاقتصادية قد راعت المتطلبات القانونية الواردة في القوانين الضريبية.
5. أن المدقق الضريبي لا يعترف بصحة الحقائق أو قيمتها قبل أن يخضعها للفحص الدقيق والبحث عن دليل صحتها، ووزن وتقييم الجوانب المؤدية والمعارضة لها.

### 2-6-4 دور العنصر البشري في التدقيق الضريبي

يمثل العنصر البشري القلب النابض لمختلف مراحل التدقيق، سواء في تحقيق العملية المالية أو العملية الضريبية. فالمدقق هو الذي يقوم بالتخطيط، والتنظيم، والتنفيذ بغرض الوصول إلى تحقيق الأهداف. ولهذه الأسباب يجب أن تتوافر في المدقق صفات محدده بدونها لا يمكن انجاز الهدف الحقيقي والمطلوب. وهذه الصفات وإن كان من المفروض أن يتحلى بها كل

إنسان، إلا أن موظف الضرائب الحكومي، وكذلك المدقق الضريبي المستقل يجب أن تكون هذه الصفات هي مكونات شخصياتهم، وإلا سوف تفقد العملية الضريبية احترامها من جمهور المكلفين وفقدان الالتزام الطوعي من المواطن، وتزيد الفجوة الضريبية بين المواطن والسلطة الضريبية باعتبارها أحد مؤسسات الدولة (البيومي، 1990).

**2-6-5 الصفات الواجب توافرها في مدققي الضريبة**

1. المؤهلات:

يجب أن يمتلك مدققي الضريبة القدرة والكفاءات المهنية الملائمة التالية:

- معرفة طرق وأساليب التدقيق الضريبي.
- معرفة الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية موضوع التدقيق.
- مهارات الاتصال مع كل أطراف العملية التدقيقية.
- معرفة المبادئ الأساسية المتعارف عليها في علم المحاسبة، والتدقيق الخاص والتدقيق الحكومي وأية مبادئ أخرى لها علاقة بنشاط التدقيق.

2. الاستقلالية والموضوعية والنزاهة:

تعتبر استقلالية المدقق الضريبي بمثابة حجر الزاوية في ممارسة التدقيق الضريبي، بل وتعتبر هي الأساس التي قامت عليها مهنة التدقيق بشكل عام.

3. العناية والمهارة والكفاءة اللازمة:

إذ من المفروض أن يكون المدقق خبيراً في شؤون التدقيق والأغراض الموظف لها (الشافعي، 2000).

# الفصل الثالث

## الدراسات السابقة وبناء الفرضيات

3-1 مقدمة

3-2 الدراسات السابقة

3-3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

3-4 فرضيات الدراسة

### 3-1 مقدمة

يتناول هذا الفصل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد تم تلخيص هذه الدراسات من خلال الاطلاع على رسائل الماجستير والأبحاث العلمية المنشورة في المجلات وعلى شبكة الانترنت، العربية منها والأجنبية، وقام الباحث بترتيب هذه الدراسات وفقاً للتسلسل الزمني من الاحدث الى الأقدم:

### 3-2 الدراسات السابقة

**دراسة موسى (2006)**

**بعنوان: " ضريبة القيمة المضافة وعلاقتها بضريبة الدخل ".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة أو نقاط التوافق والتعارض ما بين ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل الساريتان في فلسطين وخاصة في مراحلها التشريعية والإدارية، والتعريف بضريبة القيمة المضافة من حيث النشأة والتطور.

تم الوصول إلى أهداف الدراسة من خلال جمع ومراجعة الأدبيات التي تبحث في الضريبة المضافة بشكل خاص وضريبة الدخل بشكل عام، وإجراء المقابلات مع مدراء دوائر الضريبة المضافة وضريبة الدخل، وتطوير استبانه تم توزيعها على (206) من موظفي المؤسسات والهيئات التي تتعامل بشكل مباشر مع الدوائر الضريبية، وعلى عدد من موظفي وزارة المالية (الدوائر الضريبية)، تم اختيارهم بشكل عشوائي.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تشريعية وترابط قوي ما بين ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل ناتجة عن أساس الضريبيتين المتمثل بالنصوص القانونية الخاصة في كل من الدستور والقانون الأساسي، ودعت الدراسة إلى وجود قانون مستقل خاص بضريبة القيمة المضافة والى توحيد دائرتي ضريبة القيمة المضافة ودائرة ضريبة الدخل في دائرة واحدة والى

ضرورة الفهم الصحيح والدقيق لكل من ضريبتي القيمة المضافة وضريبة الدخل مما يؤدي إلى تبسيط الإجراءات ذات العلاقة والدقة في التحصيل الضريبي.

**دراسة حداد (2006)**

بعنوان: **"دور الإجراءات الرقابية والقواعد المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن".**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الإجراءات الرقابية الضريبة والقواعد المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن، كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر مدققي الحسابات ومقدري ضريبة الدخل حول دور الإجراءات الرقابية الضريبية والقواعد المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي، واستخدام الباحث في هذه الدراسة استبانه تم توزيعها على عينتين هما: عينة مدققي الحسابات حيث تم توزيع (142) استبانه عليهم، استُرد منها (111) استبانه أي ما نسبته (78.2%)، كما تم توزيع استبانه على عينة من مقدري ضريبة الدخل بواقع (81) استبانه، استرد منها (78) استبانه أي ما نسبته (94%) وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أن مدقق الحسابات يقوم بعملية التدقيق بالطريقة الصحيحة من خلال التزامه بمعايير التدقيق الدولية، ولعبه دوراً هاماً في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، وتأكده من توفر أدلة وقرائن لإثبات المعلومة المحاسبية عن مدى ملائمة المعلومة المحاسبية المستخرجة من الدفاتر للواقع الفعلي، من اجل الحد من التهرب الضريبي.

كما بينت الدراسة التزام مقدري ضريبة الدخل بتطبيق الإجراءات الرقابية الضريبية وقواعد المحاسبة الدولية عند قيامهم بتدقيق حسابات المكلف للحد من التهرب الضريبي، مع

إشارة الدراسة إلى اتفاق أراء مدققي الحسابات ومقدري ضريبة الدخل على أن وجود الثغرات في قانون ضريبة الدخل يساعد في حدوث التهرب الضريبي.

دراسة **Al-khoury & Bdour (2006)**

بعنوان: " **Tax Practitioners` Perceptions of the Reasons Jordanian Taxpayers Seek Professional Income Tax Assistance**".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي تدفع مكلفي ضريبة الدخل في الأردن للحصول على خدمات ضريبية متخصصة تتمثل في مساعدات واستشارات ونصائح مهنية مختلفة كما هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يلعبه محاسبي الضريبة في منع التهرب الضريبي في الأردن، من خلال استبانه تم توزيعها على (200) مدقق يعملون في شركات تدقيق تقدم خدمات أخرى بالإضافة إلى تدقيق الحسابات، تم استعادة (131) استبانه منها أي ما نسبته (65.5%) وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أهمية الدراسة عن المحاسبين الضريبيين ودورهم في تكامل البيئة الضريبية من خلال علاقتهم مع دافعي الضرائب، وأظهرت الدراسة أن أهم الأسباب التي تدفع المكلفين إلى الاستعانة بمحاسبي الضريبة تتمثل في رغبة المكلفين بتجنب العقوبات الضريبة بالإضافة إلى الاستعانة بالخبرة الكبيرة من قبل محاسبي الضريبة بالقوانين الضريبية، إضافة إلى محاولة تخفيض مبلغ الضريبة المستحق على المكلفين، حيث أظهرت الدراسة أن هناك علاقة بين رأي المحاسب الضريبي المؤيد للمكلف وتجنب تعرض المكلفين إلى عقوبات ضريبية مختلفة.

دراسة Evans, Carlon and Massey (2005)

بعنـــوان: " Record Keeping Practices and Tax Compliance of SMEs".

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على العلاقة بين احتفاظ المنـشات الـصغيرة بـدفاتر وسجلات محاسبية وبين التزام هذه المنشات بضريبة المبيعات، من خلال تطوير اسـتبانه تـم توزيعها على (500) من ملاك ومدراء لمنشات صغيره، وعلـى (300) مفـوض ضـريبي، بالإضافة إلى عدد من مدققي ضريبة المبيعات في استراليا، كما طورت الدراسة نموذج رياضي لاختبار بعض فرضيات الدراسة الفرعية.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلاله احصائيه بين ضعف الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات المحاسبية وعدم الالتزام الضريبي، كما أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث لإلقاء الضوء على مثل هذه العلاقات المتداخلة.

دراسة حوسو(2005)

بعنوان: "التدقيق للأغراض الضريبية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الرقابة الضريبية من خلال إيجاد نظام رقابي ضـريبي فعال، وقد عمد الباحث إلى دراسة العلاقات البنيوية بين معايير النظام الضريبي ومعايير التدقيق لمختلف أوجه أنشطة التدقيق الممارسة حاليا في الوحدات ألاقتصاديه في فلسطين أو الدول التي تعتبر الضرائب احد مصادرها.

استخدم الباحث في هذه الدراسة أسلوب القراءة التحليلي للدراسات النظريـة المرتبطـة بموضوع التدقيق سواء في مناطق السلطة الفلسطينية أو الدول المجاورة، بالاضافه إلى مـنهج تحليل المضمون من خلال خبرة الباحث الشخصية ومواقعه الوظيفية.

أظهرت نتائج الدراسة أن إيجاد نظام تدقيق ضريبي فعال لمكافحة الغش الضريبي، والتحايل في الحسابات يتم من خلال الوسائل العقابية المنصوص عليها في القوانين الضريبية، والالتزام بالمعايير المهنية الصادرة عن المؤسسات المهنية، كما يتم ذلك أيضا من خلال حسن استخدام الإدارة الضريبية لمواردها المتاحة، خاصة مواردها البشرية، كما دعت الدراسة إلى تعاون الإدارة الضريبية مع المؤسسات المهنية العاملة في مجال المحاسبة وتدقيق الحسابات في المجالين العملي والأكاديمي.

كان من أهم توصيات الدراسة ضرورة التنسيق بين التشريعات الضريبية وجمعية المحاسبين القانونيين من اجل إيجاد مواد قانونيه متشددة بحق المخالفين والمتهربين من مسك حسابات رسميه حسب القانون.

**دراسة Abdul Manaf, Hasseldine and Hodges (2005)**

**بعنوان: The Determination of Malaysian TaxPayers" Compliance Attitudes".**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في الالتزام الضريبي لدافع الضريبة الماليزي، وتم ذلك من خلال تطوير استبانه جاء الجزء الأول منها لقياس مدى معرفة دافعي الضريبة الماليزيين بقانون الضريبة. ومدى اعتقادهم بعدالة النظام الضريبي، وجاء الجزء الثاني لقياس مدى تأثير العوامل الديموغرافية المرتبطة بهم، وقد تم توزيع الاستبانة على عينه عشوائية مكونه من (750) فردا، تم استرداد (179) منها، أي ما نسبته (24%) تقريبا، استخدمت الدراسة نموذج (ANOVA) الإحصائي.

خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلاله احصائيه بين عدالة النظـام الـضريبي وفهم القانون والحوافز الضريبية وبين التزام المكلف بدفع الضريبة. كما أن هناك ان هناك تأثير قوي للعوامل الديموغرافية في مدى الالتزام الضريبي.

دراسة الحنيطي(2004)

**بعنوان: "مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي في ضوء قانون ضـريبة الـدخل فـي الأردن".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في مسؤولية مـدقق الحسابات الخارجي في ضوء قانون ضريبة الدخل في الأردن، والى اختبار وجود أي اختلاف بـين آراء كل من مدققي الحسابات الخارجيين ومقدري دائرة ضريبة الدخل فيما يتعلق بهذه العوامل.

تم الوصول إلى أهداف الدراسة من خلال استبانه تم توزيعها على عينه عشوائية تكونت من مدققي الحسابات القانونيين بواقع (80) استبانه كانت الاستبانات الصالحة للتحليل منها (66) استبانه بنسبة استجابة فعلية بلغت (82.5%)، ومن مقدري ضريبة الدخل بواقع (85) اسـتبانه كانت الاستبانات الصالحة للتحليل منها (81) استبانه بنسبة استجابة فعلية بلغت (95.3%).

كان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مسؤولية مدقق الحسابات الخـارجي تأثرت بجميع العوامل التي تناولتها الدراسة، وكان من أكثر العوامل تأثيرا العوامل المرتبطـة بالتزام المدقق بمعايير الأداء المهني، تلاها فهم ووعي المدقق بقانون ضـريبة الـدخل، تلاهـا درجة العلاقة بين المدقق والعميل، وكان اقل العوامل تأثيرا درجة العلاقة بين مدقق الحـسابات ومقدر ضريبة الدخل، كما أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك اختلاف إحصائي جوهري في وجهة نظر كل من مدققي الحسابات الخارجيين ومقدري ضريبة الدخل حول العوامل المتعلقـة بفهـم القانون والتزام المدقق بأداب السلوك المهني والعلاقة بين المدقق وكل من العميل ومقدر ضريبة

الدخل، في حين اتفقت وجهة نظرهم حول درجة أهمية العوامل المرتبطة بالتزام المدقق بمعايير الأداء المهني حيث اعتبرت في المرتبة الأولى من حيث درجة التأثير في مسؤولية المدقق تجاه قانون ضريبة الدخل.

**دراسة العلكاوي (2004)**

بعنوان: "**تقييم العوامل المؤثرة في قرارات مقدري ضريبة الدخل لمواجهة التهرب الضريبي في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل**".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في قرارات مقدري ضريبة الدخل لمواجهة التهرب الضريبي في الأردن، كما تهدف الدراسة إلى قياس التأثير النسبي لهذه العوامل في قرارات مقدري ضريبة الدخل لمواجهة التهرب الضريبي، وكذلك تقديم عدد من الاقتراحات والتوصيات من اجل إيضاح الرؤية أمام مقدري ضريبة الدخل حول مشكلة التهرب الضريبي.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على استبانه تم توزيعها على (40) مقدر من مقدري ضريبة الدخل في عمان، وتوصلت الدراسة إلى أن جميع المتغيرات المدروسة تزيد من التهرب، حيث أن لكل منها أثر على مقدري ضريبة الدخل في مساهمتهم في الحد من التهرب الضريبي في الأردن. وتبين من الدراسة أن أكثر المتغيرات التي تتصف بالصدق والثبات هي المتغيرات المرتبطة بالمفوّض عن المكلف وان أكثر المتغيرات تأثيراً على مقدري ضريبة الدخل في مساهمتهم في الحد من التهرب الضريبي هي المتغيرات المرتبطة بالمكلف، كما أن التشريعات الضريبية من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل تحتاج إلى إعادة تعديل وصياغة وتفعيل، كما أن هناك تأثيراً واضحاً للإدارة الضريبية على زيادة التهرب الضريبي.

دراسة المحارمه (2003)

**بعنوان: "أسباب التهرب من ضريبة الدخل في المملكة الأردنية الهاشمية".**

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تقديم وصف شامل لظاهرة التهرب الضريبي في الأردن، وبيان دور الضريبة في التنمية الاقتصادية، كما هدفت إلى تقييم النظام الضريبي ودراسة السياسة الضريبية في الأردن.

اتبعت الدراسة في ذلك الأسلوب النظري الوصفي والأسلوب العلمي التطبيقي لإبراز دور الضريبة في التنمية الاقتصادية، كما تم تطوير استبانه تم توزيعها على (200) من دافعي ضريبة الدخل في الأردن.

كان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن هنالك أنشطه اقتصاديه لا تحصل منها الضريبة مما يؤثر سلبا على إيرادات الدولة اللازمة للبناء والتنمية، كما أن هنالك أزمة ثقة بين المواطن والجهاز العامل في ضريبة الدخل، وضعف في ثقة المواطن بأوجه الإنفاق الحكومي وفي الكوادر العاملة في جهاز جمع المعلومات في ضريبة الدخل.

أوصت الدراسة بعدة توصيات تركزت حول ضرورة تفعيل آليات مكافحة التهرب الضريبي، وتفعيل نظام المعلومات ونشر الوعي الضريبي وتعزيز الثقة بين المواطن وجهاز ضريبة الدخل.

دراسة ارشيد(2003)

بعنوان: "الضريبة العامة على المبيعات في الأردن وانعكاسها على الهيكل الضريبي والعبء الضريبي".

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالضريبة العامة على المبيعات في الأردن واهم المفاهيم المتعلقة بهذا النوع من الضرائب وتحديد أهم خصائصها ومزاياها إضافة إلى التعريف بأهم المبررات والأسباب التي أدت إلى تطبيقها في الأردن.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي والتحليل الكمي باستخدام بعض النماذج القياسية المستمدة من النشرات الإحصائية والأرقام الرسمية الصادرة عن عدة جهات حكومية لمحاولة التعريف بالضريبة العامة على المبيعات، وتحديد خصائصها ومحاولة التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لضريبة المبيعات.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها والمتعلقة بموضوع الدراسة، أن ضريبة المبيعات تأتي في المركز الأول من حيث أهميتها النسبية في الهيكل الضريبي في الأردن متقدمة بذلك على باقي أنواع الضرائب الأخرى، كما أظهرت الدراسة أن هناك عددا من المعوقات الإدارية والفنية والاجتماعية ناتجة عن التعديلات الكثيرة على قانون الضريبة العامة على المبيعات. وأشارت الدراسة لبعض التوصيات التي من شانها إيجاد الحلول المناسبة لهذه المعوقات من اجل رفع كفاءة الجهاز الضريبي وبالتالي تحقيق المصلحة الوطنية.

دراسة التميمي(2000)

**بعنوان: "قياس الأداء في جهاز الضريبة العامة على المبيعات في الأردن".**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء جهاز الضريبة العامة على المبيعات في الأردن في الفترة التي تلت تطبيقها عام 1994م، من خلال تحديد مجموعة من المؤشرات التي مثلت الجوانب المالية والاقتصادية، الإدارية والتنظيمية، التشريعية، السلوكية والاجتماعية.

تم تحقيق أهداف الدراسة من خلال الاعتماد على تحليل وبيان أهمية ضريبة المبيعات في كافة جوانب الدراسة وبخاصة من الناحية المالية والاقتصادية والقانونية، ومن خلال تطوير استبانه تم توزيعها على كافة الموظفين العاملين في المركز الرئيسي لدائرة الضريبة العامة على المبيعات بواقع (115) استبانه تم استرداد (95) منها، بنسبة استجابة بلغت (80%)، بالإضافة إلى المقابلة الشخصية مع بعض أفراد عينة الدراسة.

كان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، عدم وجود نظام فعال لتقييم أداء جهاز الضريبة العامة على المبيعات في الأردن، وأشارت إلى أن هنالك مجالا واسعا لتحسينه، وبخصوص الجوانب المالية والاقتصادية بينت الدراسة أن هنالك تزايد ونمو مستمر في مساهمة ضريبة المبيعات كمصدر مالي مهم للدولة ولتغطية النفقات الجارية، كما دعت الدراسة إلى ضرورة تحسين نظم حوافز العاملين ونشاطات البحث العلمي والبيانات والمعلومات والرقابة الداخلية، بالإضافة إلى ضرورة زيادة الالتزام بتطبيق نصوص القانون وتحسينها من اجل الحد من التهرب الضريبي وإزالة بعض الغموض فيها وتجاوز بعض القصور والأخطاء التشريعية، كما دلت المؤشرات السلوكية والاجتماعية على وجود تذمر ملموس من المكلفين في علاقاتهم مع جهاز ضريبة المبيعات في الأردن.

**دراسة أبو نصار (2000)**

بعنوان: "**التهرب من ضريبة الدخل في الأردن، أسبابه وأشكاله**".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على صور التهرب الضريبي في الأردن، كما هدفت إلى معرفة أهم الأسباب والعوامل التي تساعد على التهرب الضريبي ومعرفة نطاق التهرب في عدد من بنود الإيرادات والنفقات المختلفة، استُخدم في هذه الدراسة استبانه تم توزيعها عشوائيا على (125) مقدر في ضريبة الدخل، استُرد(86) استبانه تم استبعاد خمس استبانات منها لتكون الاستبانات الملائمة للتحليل (81) استبانه أي ما نسبته (65%).

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أهم أسباب التهرب الضريبي في الأردن ترجع إلى عدم صرامة العقوبة المطبقة على المتهربين من الضريبة، وشعور المكلفين بعدم عدالة النظام الضريبي، وضعف نظام المعلومات المتوافر لدى ضريبة الدخل.

كما توصلت الدراسة إلى أن أكثر صور التهرب الضريبي تتم عن طريق التلاعب في قيمة الإيرادات والنفقات، حيث كشفت الدراسة عن وجود اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية في مدى التهرب الضريبي من بنود الإيرادات والنفقات، كما بينت الدراسة أن مدى التهرب الضريبي في بنود الإيرادات هو أعلى منه في بنود النفقات.

**دراسة خشارمة (1998)**

بعنوان: "**دراسة ميدانية لظاهرة التهرب الضريبي في المهن الحرة في الأردن أسبابها والعوامل التي تقلل منها، من وجهة نظر أصحاب المهن الحرة في الأردن**".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأسباب التي تدفع المكلفين للتهرب من الضريبة في المهن الحرة في الأردن كما هدفت إلى تحديد العوامل التي تساعد على التقليل من حالات التهرب الضريبي في الأردن. اعتمد الباحث في هذه الدراسة على استبانه تم توزيعها على

(110) من أصحاب المهن الحرة في الأردن حيث تم استعادة (70) استبانه من أصل الاستبانات الموزعة أي ما نسبته (64%) وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة الضريبة يشكل أهم أسباب التهرب من الضريبة لدى أصحاب المهن الحرة وكذلك الاعتقاد بأن نظام الزكاة له أفضلية على نظام الضريبة، وكذلك عدم عدالة النظام الضريبي كما بينت الدراسة أن أهم العوامل التي تساعد على الحد من التهرب الضريبي هي إعطاء حسم لمن يقوم بدفع الضريبة في أوقاتها وكذلك استيفاء الضرائب عن طريق التقسيط لمدة أطول مما هو وارد في قانون ضريبة الدخل وكذلك أيضاً حسم الزكاة من الضريبة المستحقة على المكلف.

وكان من محددات هذه الدراسة تردد بعض أفراد العينة وعدم تجاوبهم بموضوعية للإجابة على أسئلة الاستبانة وذلك لحساسية الموضوع وكذلك قلة المصادر والمراجع في موضوع الدراسة.

**دراسة(1995) Murray**

**بعنوان: "Sales Tax Compliance and Audit Selection".**

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى استخدام أسلوب العينات المنتظمة (Systematic Samples) في التدقيق من قبل مدققي ضريبة المبيعات وعلى محددات التهرب الضريبي.

تمت هذه الدراسة من خلال دراسة البيانات الضريبية لـ (396) مكلفا بدفع ضريبة المبيعات بولاية (Tennessee) في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من (1986-1988م)، وفقا لنموذج رياضي تم تطويره لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن عينات التدقيق للبيانات الضريبية التي تمت دراستها تم اختيارها بشكل غير عشوائي، كما قدمت الدراسة دليلا قويا على أن عدم التزام دافعي الضرائب

للعينة المختارة مرتبط بتوفر فرصة عدم الالتزام الضريبي بالنسبة للمكلفين، وبالسلوك الظاهر للمفوض والتي يمكن التغلب عليها من خلال التشدد بقواعد الإقرار الضريبي وحملات التوعية الضريبية وتبسيط مواد قانون ضريبة المبيعات.

وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على أسس علميه عند اختيار عينات التدقيق من قبل مدققي ضريبة المبيعات.

**دراسة Hite and McGill (1992)**

**بعنوان: An Examination of TaxPayers Preference for" Aggressive Tax Advice".**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى ميول مكلفي ضريبة الدخل إلى تبني سياسات محاسبيه متطرفة (Aggressive Accounting Policy) تؤدي الى التهرب الضريبي، من خلال تطبيق أسلوب التجربة الميدانية (Field Experiment) على مجموعه من مكلفي ضريبة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية.

خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلاله إحصائية بين تبني دافعي الضرائب الأمريكيين لسياسات محاسبيه متطرفة وبين التهرب الضريبي.

**دراسة رمضان وآخرون (1990)**

بعنوان: "**المشاكل التي تواجه مقدري ضريبة الدخل في الأردن**".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المشاكل التي تواجه مقدري ضريبة الدخل في الأردن عند تحديد دخول المكلفين أفرادا ومؤسسات، وقد إستُخدم في هذه الدراسة استبانه تم توزيعها على (205) من مقدري ضريبة الدخل في الأردن حيث تم استعادة (116) استبانه من أصل الاستبانات الموزعة أي ما نسبته (56%) وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

عدم احتفاظ المكلفين بدفاتر وسجلات محاسبية أصولية ومنتظمة، كما تبين أن مكاتب تدقيق الحسابات تساعد المكلفين على التهرب الضريبي. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة والمتعلقة بالمشاكل الإدارية صعوبة الاتصال بالمكلفين وعدم وجود نظام معلومات فعال عند المكلفين وصعوبة عمليات المواصلات عند الكشف الحسي. ومن النتائج المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية والثقافية عدم تقيد المكلفين بمواعيد الحضور للدائرة لمناقشة الكشوفات معهم وقلة الوعي الضريبي وعدم صدق المكلفين عند تقديمهم للبيانات اللازمة.

**دراسة سعادة (1990)**

بعنوان: "**مشكلات تدقيق المنشآت الصغيرة في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات**".

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من الفرضية القائلة بعدم الاختلاف في التدقيق بين المنشآت الصغيرة والكبيرة وقد استخدم الباحث في دراسته استبانة تم توزيعها على مدققي الحسابات الأردنيين حيث بلغ عدد المدققين الملتزمين بشروط المزاولة (150) مدققا وبلغ عدد الردود التي تلقاها الباحث (85) رداً استبعد منها (13) رداً، وتوصلت الدراسة إلى أن تدقيق المنشآت الصغيرة تثير مشاكل لمدقق الحسابات مع إشارة الباحث إلى أن هذه المشاكل ليست مرتبطة تحديداً بالمنشآت الصغيرة وبأنها مرتبطة أيضاً بالقوانين السائدة والعلاقة بين الملكية والإدارة وأن هذه المشاكل يمكن إرجاعها في نهاية المطاف إلى إعفاء هذه المنشآت من مسك حسابات ودفاتر منظمة بطريقة أصولية وكذلك إعفاء هذه المنشآت من تدقيق حساباتها تدقيقا عاديا.

وكان من محددات هذه الدراسة أنّها حاولت تقديم اقتراحات بحلول للمشاكل التي يواجهها مدقق الحسابات دون الخوض في الحلول التفصيلية الكاملة لها.

## 3-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة بأصالتها- حسب علم الباحث- حيث أنها قد تكون الدراسة الأولى التي تتناول موضوع الصعوبات التي تواجه مدققي ضريبة المبيعات في الأردن.

كما تتميز هذه الدراسة بدرجة عالية من الشمول والإعتمادية، حيث إعتمد الباحث على أسلوب المسح الشامل لمجتمع مدققي ضريبة المبيعات في الأردن والبالغ عددهم (217) مدقق. وجاءت الإضافة الأميز للدراسة من حيث تناول موضوع الصعوبات التي تواجه مدققي ضريبة المبيعات بإطاره الشامل ومناقشة كافة جوانبه وأبعاده والمتمثلة بما يلي:

المكلف أو المفوض عنه. قانون الضريبة العامة على المبيعات. بيئة عمل مدققي ضريبة المبيعات.

كما تميزت هذه الدراسة عن دراسة (رمضان وآخرون، 1990) أن تلك الدراسة تناولت الصعوبات التي تواجه مقدري ضريبة الدخل في الأردن فيما ستتناول هذه الدراسة الصعوبات التي تواجه مدققي ضريبة المبيعات، إذ أن هناك فرقاً بين تقدير ضريبة الدخل وتدقيق ضريبة المبيعات، من حيث الآليات والإجراءات والقانون المطبق.

وتميزت هذه الدراسة عن دراسة (إرشيد، 2003) أن تلك الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي والتحليل الكمي باستخدام بعض النماذج القياسية المستمدة من النشرات الإحصائية والأرقام الرسمية الصادرة عن عدة جهات حكومية لمحاولة التعريف بالضريبة العامة على المبيعات، وتحديد خصائصها ومحاولة التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لضريبة المبيعات، دون التطرق لمدققي ضريبة المبيعات والصعوبات التي تواجههم.

كما تميزت هذه الدراسة عن دراسة (التميمي، 2000) أن تلك الدراسة اعتمدت على تحليل وبيان أهمية ضريبة المبيعات خاصةً من الناحية المالية والاقتصادية والقانونية، من خلال

تطوير استبانه تم توزيعها على كافة الموظفين العاملين في المركز الرئيسي لـدائرة الـضريبة العامة على المبيعات، حيث لم تتناول تلك الدراسة مدققي ضريبة المبيعات كعينة مستهدفة.

**3-3 فرضيات الدراسة:**

بناء على الدراسات السابقة فإن الدراسة تقوم على اختبار الفرضيات التالية:

1. لا يواجه مدققي الضريبة العامة على المبيعات صعوبات تتعلق بالمكلف أو المفوض عنه.
2. لا يواجه مدققي الضريبة العامة على المبيعات صعوبات تتعلق بقانون الضريبه العامه على المبيعات.
3. لا يواجه مدققي الضريبة العامة على المبيعات صعوبات تتعلق ببيئة العمل المحيطة بهم.
4. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالصعوبات التي يواجهها مـدققي الـضريبة العامة على المبيعات تعزى للعوامل الديموغرافية (الشخصية والوظيفية) المتعلقة بهم.

# الفصل الرابع

# منهجية الدراسة

4-1 مقدمة

4-2 أسلوب الدراسة

4-3 طبيعة الدراسة

4-4 مجتمع وعينة الدراسة

4-5 أداة الدراسة

4-6 متغيرات الدراسة

4-7 الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

4-8 خصائص عينة الدراسة

4-9 مدى ثبات الاستبانة

## 4-1 مقدمة

يعرض هذا الفصل منهجية الدراسة، وطبيعة الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وأسلوب جمع البيانات ومصادرها، بالإضافة إلى الأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، وخصائص عينة الدراسة.

## 4-2 أسلوب الدراسة

استخدم الباحث المنهج ألوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويقوم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وكميا، ثم يعمد إلى تحليل الظـاهرة وتفسيرها والوصول إلى استنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه، بالاعتماد على مـصدرين لجمع البيانات:

- **المصادر الثانوية** : وتشتمل على الأدبيات المتعلقة بالموضوع في الكتـب والـدوريات والأبحاث والتقارير والنشرات العربية والأجنبية، بالإضافة إلـى الوثـائق الحكوميـة والقوانين والأنظمة ذات الصلة بموضوع الدراسة بهدف تغطية الجانب النظري.
- **المصادر الأولية** : تم تصميم استبانة وجهت إلى كافة مدققي ضريبة المبيعات، وقد تـم إجراء مقابلات مع مجموعة من مدققي ضريبة المبيعات للإسترشاد بخبراتهم وآراءهـم في مرحلة تصميم الإستبانة.

## 4-3 طبيعة الدراسة

يمكن تصنيف هذه الدراسة على أنها دراسة استكـشافية وميدانيـة، حيـث اعتبـرت استكشافية لأنها تحاول استكشاف الصعوبات التي يواجهها مدققي ضريبة المبيعات في الاردن، وميدانية لأنها استندت في جمع البيانات الأولية على استبانة تم تطويرها وتوزيعها على مـدققي ضريبة المبيعات لتحديد الصعوبات التي تواجههم.

وعليه فقد طبق الباحث طريقة المسح الشامل لجمع البيانات وتبويبها وتحليلها من أجل التوصل إلى الاستنتاجات التي تخدم أهداف البحث، حيث تم تطبيق الدراسة على جميع مدققي ضـــريبة المبيعات العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الاردن، وذلك باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات التي تجيب على أسئلة الدراسة، بالإضافة إلى الرجوع إلـى المراجــع العلميــة والوثائق والإحصائيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك لجمع البيانات المتعلقة بالصعوبات التي يواجهها مدققي ضريبة المبيعات .

**4-4 مجتمع وعينة الدراسة**

**- مجتمع الدراسة**

أجريت الدراسة على جميع مدققي ضريبة المبيعات في ست مديريات:

- مديرية تقدير وتدقيق ضريبة كبار المكلفين.
- مديرية متوسطي دافعي الضرائب – القطاع التجاري الأولى والثانية.
- مديرية متوسطي دافعي الضرائب – القطاع الصناعي.
- مديرية متوسطي دافعي الضرائب – القطاع الخدمي.
- مديرية مكافحة التهرب الضريبي.

حيث شمل مجتمع الدراسة جميع المدققين من مختلف المستويات: الاجتماعية والتعليمية والمهنية والبالغ عددهم 217 فرداً (إحصائيات مديرية الموارد البشرية/دائرة ضريبة الدخل والمبيعات).

**- عينة الدراسة**

تم اختيار المجتمع كعينة للدراسة وذلك بسبب صغر حجم المجتمع وسهولة الوصول إليه، وتم توزيع أداة الدراسة (الاستبانة) عليهم بواقع 217 مفردة ، استرد منها 169 استبانة

صالحة لأغراض التحليل الإحصائي أي بنسبة استرداد بلغت (77.9%) وهي نسبة استرداد جيدة، وبالتالي فإن مجموع الاستبانات التي استخدمت في التحليل الإحصائي بلغت 169 استبانة، والجدول رقم (4-1) يوضح ذلك.

**جدول (4-1)**

**الاستبانات الموزعة ونسب الاسترداد**

| المديرية | الاستبانات الموزعة | الاستبانات المستردة | نسبة الاسترداد |
|---|---|---|---|
| كبار المكلفين | 36 | 34 | %94.4 |
| القطاع الصناعي | 46 | 35 | %76.1 |
| القطاع الخدمي | 41 | 33 | %80.5 |
| القطاع التجاري (1+2) | 70 | 50 | %71.4 |
| مكافحة التهرب الضريبي | 24 | 17 | %70.8 |
| المجموع | **217** | **169** | **%77.9** |



**4-5 أداة الدراسة**

لغايات الدراسة الميدانية تم تصميم استبانة مؤلفة من ثلاثة أجزاء، وتم تقسيم الاستبانة حسب الأجزاء التالية :

- **الجزء الأول** : يحتوي على أسئلة خاصة بالمعلومات العامة عن المستجيب تشتمل على ثمانية أسئلة تتعلق بما يلي :

العمر، والمؤهل الأكاديمي، والتخصص العلمي، والمركز الوظيفي، والشهادات المهنية المتخصصة، وسنوات الخبرة في ممارسة الوظيفة، والدورات التدريبية حول ضريبة المبيعات.

- **الجزء الثاني** : يحتوي على أسئلة خاصة بموضوع الدراسة لمعرفة الصعوبات التي تواجه مدققي ضريبة المبيعات في الاردن، تم تقسيمها الى ثلاثة محاور رئيسيه هي:

- الصعوبات المتعلقه بالمكلف او المفوض عنه.
- الصعوبات المتعلقه بقانون الضريبه على المبيعات.
- الصعوبات المتعلقه ببيئة عمل مدقق ضريبة المبيعات.

وأعطي لكل سؤال خمس درجات من الإجابات وفقا لمقياس ليكرت، أي من (5-1) على التوالي حسب درجة الأهمية، حيث يعني الرقم (5) مهمة جداً، والرقم (4) مهمة، والرقم (3) متوسطة الأهمية، والرقم (2) قليلة الأهمية، والرقم (1) عديمة الأهمية، على التوالي.

- **الجزء الثالث** : يحتوي على اسئله خاصه ببعض الحلول التي يراهـا مـدققي ضـريبة المبيعات للصعوبات التي تواجههم .

وأعطي لكل سؤال خمس درجات من الإجابات وفقا لمقياس ليكرت، أي من (5-1) على التوالي، حيث يعني الرقم (5) عالية الأهمية، والرقم (4) مهمة، والرقم (3) متوسطة الأهمية، والرقم (2) قليلة الأهمية، والرقم (1) عديمة الأهمية، على التوالي .

### 4-6 متغيرات الدراسة

- **المتغير التابع: صعوبات تواجه مدققي ضريبة المبيعات .**

تم قياس وجود صعوبات تواجه مدققي ضريبة المبيعات من خلال مجموعة من الفقرات في الجزء الثاني من الاستبانة، يتم الإجابة عنها وفقاً لمقياس ليكرت المكون من خمس درجات، حيث تم تقسيم هذه الفقرات إلى ثلاث محاور رئيسه، الأول يتعلق بالصعوبات التي يواجهها مدققي ضريبة المبيعات والمتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه، والثاني الصعوبات المتعلقة بقانون ضريبة المبيعات، والثالث الصعوبات المتعلقة ببيئة عمل مدققي الضريبة.

- المتغيرات المستقلة:

العوامل الديموغرافية التالية:

الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة العملية في ضريبة المبيعات، الشهادات المهنية المتخصصة، والمستوى الإداري.

### 7-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS) للقيام بعملية التحليل الإحصائي والتوصل إلى الأهداف الموضوعة في إطار هذه الدراسة، واعتمد مستوى الدلالة (0.05) الذي يقابله مستوى ثقة (95%) لتفسير نتائج الاختبارات التي أجراها الباحث .

وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية :

1. **اختبار المصداقية – ألفا (Reliability) :**

يستخدم هذا الاختبار لقياس درجة المصداقية في إجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة، إذ يعتمد على قياس مدى الثبات الداخلي ودرجة الاعتمادية لعبارات الاستبانة.

2. **التحليل الإحصائي الوصفي:**

تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتعلقة بمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، ومن هذه الأساليب المستخدمة:

- **الوسط الحسابي (Arithmetic Mean):**

تم استخدام الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة على استبانات الدراسة لاختبار بعض فرضيات الدراسة، حيث تم الاعتماد على متوسط افتراضي وهو الدرجة رقم (3) من مقياس (ليكرت الخماسي) والتي تعادل ما نسبته (60%)، حيث تقارن الأوساط الحسابية لكل

متغير مع هذا الوسط الفرضي من أجل قبول أو رفض الفرضية، وقد تم الحصول على قيمة هذا الوسط الفرضي من خلال إيجاد الوسط الحسابي لأوزان مقياس ليكرت الخمسة.

- **الانحراف المعياري (Standard Deviation):**

استخدم الانحراف المعياري لقياس وبيان مدى تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي، وكلما قل الانحراف المعياري كان ذلك أفضل ، حيث يشير الانحراف المعياري القليل إلى أن تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي قليل .

- **التكرارات والنسب المئوية (Frequencies and Percentages):**

استخدمت التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة.

**3. تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA Test):**

هو طريقة لاختبار معنوية الفرق بين المتوسطات لعدة عينات بمقارنة واحدة، ويعرف أيضاً بطريقة تؤدي لتقسيم الاختلافات الكلية لمجموعة من المشاهدات التجريبية لعدة أجزاء للتعرف على مصدر الاختلاف بينها ولذا فالهدف هنا فحص تباين المجتمع لمعرفة مدى تساوي متوسطات المجتمع.

### 4-8 اختبار الصدق الظاهري للاستبانة

1- في هذه المرحلة تم إجراء اختبار للاستبانة، حيث قام الباحث بتوزيع نسخ من الاستبانة قبل صياغتها على مجموعة من الأساتذة المحكمين في الجامعات الحكومية الأردنية التالية: جامعة اليرموك، الجامعة الأردنية، والجامعة الهاشمية، وجامعة آل البيت، كما قام الباحث بعرض الإستبانة على مجموعة من أفراد العينة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وذلك للتأكد من ملاءمته لقياس أهداف الدراسة، ولصياغة الفقرات الواردة فيه ومدى وضوحه

بالنسبة للمبحوثين، ومن ثم قام الباحث باستعادة الاستبانات، حيث تمت دراسة الملاحظات المقدمة، والتي أخذت بعين الاعتبار عند أخراج الإستبانة بصورتها النهائية.

2- تم استخدام معامل المصداقية (ألفا) لقياس درجة مصداقية الإجابات على فقرات الإستبانة، حيث يعتمد هذا المعامل على قياس مدى الثبات الداخلي لفقرات الإستبانة لمقدرته على إعطاء نتائج متوافقة لردود المبحوثين تجاه فقرات الإستبانة، وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (0-1)، وتكون مقبولة إحصائياً إذا زادت عن (60%) عندها تكون مصداقية الأداة جيدة ويمكننا تعميم النتائج، حيث بلغت نتائج اختبار ألفا لفقرات متغيرات الدراسة ولجميع فقرات الاستبانة (92.4%).

وهذا مؤشر واضح يدل على وجود اتساق قوي ومتين، وبالتالي يمكن الاعتماد على مصداقية أداة القياس وتعمم نتائج هذه الدراسة.

جدول رقم (4-2)

نتائج اختبار درجة المصداقية ألفا

| المحاور | عدد الفقرات | قيمة ألفا |
|---|---|---|
| الصعوبات المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه. | 12 | %76.9 |
| الصعوبات المتعلقة بقانون الضريبة العامة على المبيعات. | 7 | %84.3 |
| الصعوبات المتعلقة ببيئة عمل مدقق الضريبة العامة على المبيعات. | 14 | %86.5 |
| الحلول لمواجهة الصعوبات التي يواجهها مدققي الضريبة على المبيعات. | 11 | %87.7 |
| المجموع | 44 | %92.4 |

يتضح من الجدول رقم (4-2) أن قيمة معامل ألفا للاستجابات على فقرات الاستبانة كان أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات (60%)، وهذا يعني توفر درجة كبيرة من المصداقية في الإجابات، وبالتالي فإنه يمكن تعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة.

## 4-9 خصائص عينة الدراسة

تم استخدام التكرارت والنسب المئوية للكشف عن خصائص عينة الدراسة، كما هو مبين في الجداول التالية.

### 1- الجنس:

جدول رقم (4-3)

توزيع أفراد العينة حسب الجنس

| الجنس | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ذكر | 143 | %84.6. |
| أنثى | 26 | %15.4 |
| **المجموع** | **169** | **%100** |

من الجدول السابق يتضح لنا أن معظم أفراد العينة كانوا من الذكور، حيث بلغ عددهم 143 فرداً من أفراد العينة والبالغ عددهم 169 فرداً، أي ما نسبته 84.6%، في حين بلغ عدد الإناث 26 فرداً وبنسبة بلغت 15.4% من عينة الدراسة.

### 2- المؤهل العلمي:

جدول رقم (4-4)

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ثانوية فما دون | 2 | %1.2 |
| دبلوم كلية مجتمع | 8 | %4.7 |
| بكالوريوس | 130 | %76.9 |
| دبلوم عالي | 3 | %1.8 |
| ماجستير | 21 | %12.4 |
| دكتوراة | 5 | %3.0 |
| المجموع | **169** | **%100** |

يتبين لنا من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة كانوا من حملة الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس)، أي الفئة المتعلمة، حيث بلغت نسبتهم (76.9%)، ومن هنا نستطيع القول بأن معظم آراء العينة كانت لفئة المتعلمين.

3- التخصص العلمي:

جدول رقم (4-5)

**توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي**

| التخصص العلمي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| محاسبة | 146 | %86.4 |
| علوم مالية ومصرفية | 2 | %1.2 |
| إدارة أعمال | 7 | %4.1 |
| اقتصاد | 5 | %3.0 |
| قانون | 4 | %2.4 |
| غير ذلك | 5 | %3.0 |
| **المجموع** | **169** | **%100** |

يتضح لنا من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة كانوا من ضمن تخصص المحاسبة حيث بلغ عددهم 146 فرداً، شكلوا ما نسبته 86.4%، ويعزى السبب في ذلك إلى ملائمة تخصص المحاسبة لطبيعة عمل مدققي الضريبة.

4- الخبرة العملية في ضريبة المبيعات:

جدول رقم (4-6)

توزيع أفراد العينة حسب الخبرة العملية

| الخبرة العملية | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| سنتان فما دون | 51 | %30.1 |
| من 2 – 5 سنوات | 39 | %23.1 |
| من 5 – 10 سنوات | 37 | %21.9 |
| أكثر من 10 سنوات | 42 | %24.9 |
| **المجموع** | **169** | **%100** |

من الجدول السابق يتبين لنا أن خبرات أفراد العينة العملية في ضريبة المبيعات تراوحت بين المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة، حيث كان ما نسبته 30.2% منهم ضمن الفئة (سنتان فما دون) ، 23.1% منهم ضمن الفئة (من 2-5 سنوات)، وما نسبته 21.9% ضمن الفئة (من 5-10 سنوات) وما نسبته 24.9% ضمن الفئة (أكثر من 10 سنوات) .

5- الشهادات المهنية المتخصصة:

جدول رقم (4-7)

توزيع أفراد العينة حسب الشهادات المهنية المتخصصة.

| الشهادات المهنية المتخصصة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| محاسب قانوني أردني | 8 | %4.7 |
| محاسب قانوني عربي | 2 | %1.2 |
| CPA | 2 | %1.2 |
| CMA | 4 | %2.4 |
| لا يوجد | 148 | %87.6 |
| أخرى | 5 | %3.0 |
| **المجموع** | **169** | **%100** |

يشير الجدول السابق إلى أن معظم أفراد العينة لم يكن لديهم أية شهادات مهنية معينة ضمن تخصص المحاسبة أو التدقيق المحاسبي، حيث بلغ عددهم 148 فرداً، شكلوا ما نسبته 87.6%، ويعتقد الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى عدم أخذ معيار الشهادات المهنية المتخصصة بعين الإعتبار في آليات التحفيز والترقيات المادية والمعنوية في جهاز ضريبة المبيعات، كما قد يعزى السبب في ذلك إلى استقطاب القطاع الخاص لحملة تلك الشهادات من جهاز ضريبة المبيعات.

**6- المستوى الإداري:**

**جدول رقم (4-8)**

**توزيع أفراد العينة حسب المستوى الإداري.**

| المستوى الإداري | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| إدارة عليا (مدير) | 4 | %2.4 |
| إدارة وسطى (مشرف) | 25 | %14.8 |
| إدارة تنفيذية (مدقق) | 140 | %82.8 |
| المجموع | **169** | **%100** |

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن معظم أفراد العينة كانوا ضمن مستوى الإدارة التنفيذية، حيث بلغ عددهم 140 فرداً شكلوا ما نسبته 82.8%، يليهم من هم ضمن مستوى الإدارة الوسطى وبنسبة 14.8%، وفي المرتبة الأخيرة من هم ضمن مستوى الإدارة العليا، وبنسبة 2.4%.

# الفصل الخامس

# الإطار العملي

5-1 مقدمة

5-2 تحليل البيانات

5-3 اختبار الفرضيات

## 5-1 مقدمة

تناول هذا الفصل تحليل البيانات التي توصلت إليها الدراسة من خلال الجزء الثاني من الإستبانة الذي تناول محاور الصعوبات الثلاث، والجزء الثالث منها والمتعلق بالحلول المقترحة لمواجهة تلك الصعوبات، كما يتضمن إختبار فرضيات الدراسة.

## 5-2 تحليل البيانات

تم تصميم أداة الدراسة لقياس الصعوبات التي يواجهها مدققي ضريبة المبيعات، ضمن ثلاثة محاور رئيسية، وقد استخدم المستوى الليكارتي الخماسي في الإجابة عن أسئلة هذه المحاور وذلك حسب الدرجات التالية:

1= عديمة الأهمية　　2= قليلة الأهمية　　3= متوسطة الأهمية

4= مهمة　　5= مهمة جداً

وتم استخدام متوسطات إجابات أفراد العينة على النحو التالي:

(1 – أقل من 2.5 ) عديمة أو قليلة الأهمية.

(2.5- أقل من 3.5) (متوسطة الأهمية).

(3.5- 5 ) مهمة ومهمة جداً.

وجد الباحث أن مدى وجود أو عدم وجود المتغيرات يتم وفق قاعدة محددة وهي أن أهمية الفقرة تكون سلبية إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة (أقل من 2.5) والاتجاه متوسط إذا كان بين (2.5- أقل من 3.5)، والاتجاه إيجابي إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة (أكبر من 3.5).

بعد إدراج البيانات التي تم الحصول عليها من خلال إجابات أفراد العينة على استبانة الدراسة تمت مناقشة محاور الدراسة كما يلي:

**أولا : مناقشة محور الصعوبات المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه**

**جدول رقم (5-1)**

**متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الأولى من الأسئلة والانحراف المعياري**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | عدم احتفاظ المكلفين بدفاتر وسجلات محاسبية أصولية | 4.54 | 0.72 |
| 2 | تدني المستوى التعليمي و الثقافي للمكلفين . | 3.97 | 0.90 |
| 3 | رغبة المكلفين بالتهرب الضريبي. | 4.21 | 0.81 |
| 4 | مساعدة المفوضين للمكلفين على التهرب الضريبي. | 4.21 | 0.82 |
| 5 | قلة الوعي الضريبي. | 4.20 | 0.80 |
| 6 | عدم فهم المكلفين لقانون ضريبة المبيعات . | 4.20 | 0.76 |
| 7 | التدخل الاجتماعي بقرار المدقق. | 3.47 | 1.00 |
| 8 | عدم الالتزام بتقديم الإقرار الضريبي. | 3.65 | 1.00 |
| 9 | عدم تزويد المكلفين للمدققين بمعلومات صحيحة. | 4.15 | 0.79 |
| 10 | عدم تقيد المكلفين بالمواعيد مع المدققين . | 3.76 | 0.92 |
| 11 | صعوبة الاتصال بالمكلفين | 3.60 | 0.96 |
| 12 | عدم الانتماء أو الحرص على المصلحة العامة . | 3.98 | 0.93 |

يتبين لنا من خلال الجدول السابق ما يلي :

1. اتفق المستجيبون على درجة أهمية الصعوبات المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه بدلالة الإنخفاض النسبي لقيم الإنحراف المعياري الذي تراوح بين(0.72-1.00)، مما يشير إلى أن هناك درجة عالية من الإتفاق والإنسجام بين إجابات المستجيبين.
2. تمركزت معظم إجابات أفراد العينة حول الوسط الحسابي الذي يدل على أن الإجابة مهمة أو مهمة جداً(3.50-5.00)، بإستثناء بند التدخل الإجتماعي بقرار المدقق والذي جاء ضمن المتوسط الحسابي الذي يدل على أن الإجابة متوسطة الأهمية(2.50-3.50).

3. اتفق معظم أفراد العينة على وجود صعوبات تتعلق بالمكلف أو المفوض عنه، وقد تم ترتيب هذه الصعوبات حسب درجة أهميتها كما يلي :

جدول رقم (5-2)

متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الأولى من الأسئلة مرتبة حسب الأهمية

| الترتيب | الفقرة | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|
| 1 | عدم احتفاظ المكلفين بدفاتر وسجلات محاسبية أصولية | 4.54 |
| 2 | رغبة المكلفين بالتهرب الضريبي | 4.21 |
| 3 | مساعدة المفوضين للمكلفين على التهرب الضريبي | 4.21 |
| 4 | قلة الوعي الضريبي | 4.20 |
| 5 | عدم فهم المكلفين لقانون ضريبة المبيعات | 4.20 |
| 6 | عدم تزويد المكلفين للمدققين بمعلومات صحيحة | 4.15 |
| 7 | عدم الانتماء أو الحرص على المصلحة العام | 3.98 |
| 8 | تدني المستوى التعليمي والثقافي للمكلفين | 3.97 |
| 9 | عدم تقيد المكلفين بالمواعيد مع المدققين | 3.76 |
| 10 | عدم الإلتزام بتقديم الإقرار الضريبي | 3.65 |
| 11 | صعوبة الاتصال بالمكلفين | 3.60 |
| 12 | التدخل الإجتماعي بقرار المدقق | 3.47 |

ومن خلال متوسطات إجابات أفراد العينة يتبين لنا أن عدم احتفاظ المكلفين بدفاتر وسجلات محاسبية أصولية، من أهم الصعوبات التي يواجهها مدققي الضريبة فيما يتعلق بالمكلف أو المفوض عنه، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة(4.54)، وقد تلاها بدرجة متساوية من الأهمية رغبة المكلفين بالتهرب الضريبي ومساعدة المفوضين للمكلفين على التهرب الضريبي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذين البندين(4.21) لكل منهما، وقد جاءت باقي البنود متقاربة بأهميتها حيث تراوح المتوسط الحسابي لها(3.60-4.20) مما يشير إلى أهميتها عند دراسة

الصعوبات المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه، في حين لم يثبت أهمية التدخل الإجتماعي بقرار المدقق نسبياً حيث بلغ المتوسط الحسابي لها(3.47) والذي يشير إلى أنها متوسطة الأهمية.

**ثانياً: مناقشة محور الصعوبات المتعلقة بقانون الضريبة على المبيعات**

**جدول رقم (5-3)**

**متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الثانية من الأسئلة والانحراف المعياري**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | صعوبة تطبيق بعض مواد القانون. | 3.90 | 0.99 |
| 2 | عدم وضوح بعض مواد القانون. | 3.86 | 0.91 |
| 3 | عدم وجود عقوبات رادعة لمواجهة التهرب الضريبي. | 3.56 | 1.2 |
| 4 | عدم وجود نصوص قانونية تشجع على الالتزام الضريبي. | 3.78 | 1.06 |
| 5 | عدم وجود استقرار في بعض مواد القانون. | 3.66 | 1.01 |
| 6 | جمود القانون وعدم مواكبته للمستجدات. | 3.63 | 1.04 |
| 7 | الاجتهاد في تفسير بعض مواد القانون. | 3.93 | 0.93 |

يتبين لنا من خلال الجدول السابق ما يلي:

1. اتفق المستجيبون على درجة أهمية الصعوبات المتعلقة بقانون الضريبة علـى المبيعـات بدلالة التقارب بين المتوسطات الحسابية لتلك الفقرات والتي تراوحت بين(3.56-3.93).
2. اتفق معظم أفراد العينة على وجود صعوبات تتعلق بقانون ضريبة المبيعـات، وقـد تـم ترتيب هذه الصعوبات حسب درجة أهميتها كما يلي:

جدول رقم (5-4)

متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الثانية من الأسئلة

مرتبة حسب درجة الأهمية

| الترتيب | الفقرة | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|
| 1 | الاجتهاد في تفسير بعض مواد القانون | 3.93 |
| 2 | صعوبة تطبيق بعض مواد القانون | 3.90 |
| 3 | عدم وضوح بعض مواد القانون | 3.86 |
| 4 | عدم وجود نصوص قانونية تشجع على الالتزام الضريبي | 3.78 |
| 5 | عدم وجود استقرار في بعض مواد القانون | 3.66 |
| 6 | جمود القانون وعدم مواكبته للمستجدات | 3.63 |
| 7 | عدم وجود عقوبات رادعة لمواجهة التهرب الضريبي | 3.56 |

ومن خلال متوسطات إجابات أفراد العينة يتبين لنا أن الاجتهاد في تفسير بعض مواد القانون من أهم الصعوبات المتعلقة بقانون ضريبة المبيعات حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.93) وتلاها بالأهمية صعوبة تطبيق بعض مواد القانون بمتوسط حسابي(3.90)، كما جاءت فقرة عدم وضوح بعض مواد القانون بالدرجة الثالثة من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (3.86)، كما جاءت باقي الفقرات متقاربة بأهميتها حيث تراوح المتوسط الحسابي لها من(3.56-3.78)، مما يشير إلى أهمية جميع الفقرات الواردة في هذا الجدول في تفسير الصعوبات المتعلقة بقانون الضريبة على المبيعات.

ثالثاً: مناقشة محور الصعوبات المتعلقة ببيئة عمل مدقق الضريبة على المبيعات

جدول رقم (5-5)

متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الثالثة من الأسئلة والانحراف المعياري

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | عدم كفاية المكافآت المادية . | 4.62 | 0.64 |
| 2 | عدم ملائمة النظام المتبع في الترقية وإشغال المراكز الإشرافية | 4.30 | 0.78 |
| 3 | عدم عدالة معايير مكافئة التميز في الأداء | 4.34 | 0.76 |
| 4 | قلة برامج التدريب والتأهيل | 4.22 | 0.82 |
| 5 | حجم ومتطلبات العمل كبير ومرهق | 4.42 | 0.73 |
| 6 | غموض بعض إجراءات وتعليمات العمل | 3.92 | 0.91 |
| 7 | تتطلب الوظيفة الكثير من المسؤوليات المثيرة للقلق | 4.27 | 0.78 |
| 8 | عدم انسجام الصلاحيات الممنوحة للمدقق مع مهام ومتطلبات العمل | 3.91 | 0.96 |
| 9 | عدم توفر أنظمة معلومات ملائمة | 3.99 | 0.90 |
| 10 | عدم وجود نظام فعال للرقابة الداخلية | 3.65 | 0.95 |
| 11 | التدخل الاجتماعي في قرار المدقق | 3.53 | 1.0 |
| 12 | عدم وضوح أهداف ومعايير وخطط الدائرة | 3.58 | 1.0 |
| 13 | عدم إتاحة الفرصة لمناقشة مشكلات سير العمل وتقديم الاقتراحات لحلها | 3.84 | 0.95 |
| 14 | عدم ملائمة موقع ومرافق الدائرة | 4.20 | 0.98 |

يتبين لنا من خلال الجدول السابق ما يلي:

1. اتفق المستجيبون على درجة أهمية الصعوبات المتعلقة ببيئة عمل مدقق الضريبة على المبيعات بدلالة الإنخفاض النسبي لقيم الإنحراف المعياري والتي تراوحت بين(0.64-1.00)، كما تقاربت قيم المتوسطات الحسابية للفقرات الواردة في الجدول والتي تراوحت بين(3.53-4.62)، مما يشير إلى أن هناك درجة عالية من الإتفاق والإنسجام بين إجابات المستجيبين.

2. تركزت معظم إجابات أفراد العينة حول الوسط الحسابي الذي يدل على الإجابة مهمة ومهمة جداً(3.50-5.00).

3. اتفق معظم أفراد العينة على وجود صعوبات تتعلق ببيئة عمل مدقق الضريبة على المبيعات ، وقد تم ترتيب هذه الصعوبات حسب درجة أهميتها كما يلي:

جدول رقم (5-6)

متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الثالثة من الأسئلة حسب درجة الأهمية

| الترتيب | الفقرة | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|
| 1 | عدم كفاية المكافآت المادية | 4.62 |
| 2 | حجم ومتطلبات العمل كبير ومرهق | 4.42 |
| 3 | عدم عدالة معايير مكافئة التميز في الأداء | 4.34 |
| 4 | عدم ملائمة النظام المتبع في الترقية وإشغال المراكز الإشرافية | 4.30 |
| 5 | تتطلب الوظيفة الكثير من المسؤوليات المثيرة للقلق | 4.27 |
| 6 | قلة برامج التدريب والتأهيل | 4.22 |
| 7 | عدم ملائمة موقع ومرافق الدائرة | 4.20 |
| 8 | عدم توفر أنظمة معلومات ملائمة | 3.99 |
| 9 | غموض بعض إجراءات وتعليمات العمل | 3.92 |
| 10 | عدم انسجام الصلاحيات الممنوحة للمدقق مع مهام ومتطلبات العمل | 3.91 |
| 11 | عدم إتاحة الفرصة لمناقشة مشكلات سير العمل وتقديم الاقتراحات لحلها | 3.84 |
| 12 | عدم وجود نظام فعال للرقابة الداخلية | 3.65 |
| 13 | عدم وضوح أهداف ومعايير وخطط الدائرة | 3.58 |
| 14 | التدخل الإجتماعي في قرار المدقق | 3.53 |

من خلال متوسطات إجابات أفراد العينة يتبين لنا أن عدم كفاية المكافآت المادية من أهم الصعوبات التي يواجهها مدققي الضريبة فيما يتعلق ببيئة عملهم حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة(4.62)، تلاها في الأهمية حجم متطلبات العمل الكبيرة والمرهقة بمتوسط حسابي(4.42)، وجاء بالدرجة الثالثة من الأهمية عدم عدالة معايير مكافئة التميز في الأداء بمتوسط حسابي(4.34)، كما جاءت باقي الفقرات متقاربة بأهميتها حيث تراوح المتوسط الحسابي لها

بين(3.53–4.30)، مما يشير إلى أهمية جميع الفقرات الواردة في هذا الجدول في تفسير الصعوبات المتعلقة ببيئة عمل مدققي الضريبة على المبيعات.

رابعاً: مناقشة محاور الصعوبات التي يواجهها مدققي الضريبة على المبيعات

ولمناقشة المحاور مجتمعة سيتم احتساب المتوسط الحسابي لكل محور ومقارنتها مع الآخر، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على هذه المحاور:

جدول رقم (5–7)

المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على محاور الدراسة

| المحور | المتوسط الحسابي |
| --- | --- |
| الصعوبات المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه | 4.00 |
| الصعوبات المتعلقة بقانون الضريبة على المبيعات | 3.76 |
| الصعوبات المتعلقة ببيئة عمل المدقق | 4.06 |

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن أكثر الصعوبات التي يواجهها مدققي الضريبة على المبيعات كانت الصعوبات المتعلقة ببيئة عملهم وبمتوسط حسابي(4.06)، يليها الصعوبات المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه بمتوسط حسابي(4.00)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الصعوبات المتعلقة بقانون ضريبة المبيعات بمتوسط حسابي(3.76).

خامساً: مناقشة محور الحلول المقترحة لمواجهة الصعوبات التي يواجهها مدققي الضريبة العامة على المبيعات

جدول رقم (5-8)

متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الرابعة من الأسئلة والانحراف المعياري

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | عقد دورات وبرامج تدريبية للمدققين | 4.67 | 0.59 |
| 2 | رفع كفاءة نظام المعلومات | 4.59 | 0.61 |
| 3 | تشديد العقوبات على المتهربين من الضريبة | 4.23 | 0.89 |
| 4 | إلزام المكلفين بمسك دفاتر أصولية | 4.49 | 0.69 |
| 5 | نشر الوعي الضريبي | 4.51 | 0.71 |
| 6 | تطوير قانون الضريبة على المبيعات وتحديثه وفقاً للمستجدات | 4.41 | 0.76 |
| 7 | تطوير إجراءات ونظم العمل | 4.38 | 0.69 |
| 8 | تطوير نظم الرقابة والمتابعة | 4.30 | 0.77 |
| 9 | زيادة الحوافز والمكافآت المادية وتطوير أنظمة الترقية وإشغال المراكز الإشرافية | 4.69 | 0.68 |
| 10 | تعزيز العلاقة بين المواطنين ودائرة الضريبة | 4.55 | 0.68 |
| 11 | الاهتمام بمادة المحاسبة الضريبية في الجامعات والمعاهد | 4.42 | 0.87 |



يتبين لنا من خلال الجدول السابق ما يلي :

1. اتفق المستجيبون بشكل كبير على درجة أهمية الحلول المقترحة لمواجهة الصعوبات التي تواجه مدققي ضريبة المبيعات بدلالة الإنخفاض النسبي لقيم الإنحراف المعياري والذي تراوح بين (0.59-0.89) وتقارب المتوسطات الحسابية لتلك الحلول المقترحة والتي جاءت جميعها بدرجة مهمة جداً وتراوحت بين(4.23-4.69)، مما يشير إلى أن هناك درجة عالية من الإتفاق والإنسجام بين إجابات المستجيبين.

2. معظم الحلول المقترحة نالت درجة أهمية عالية لدى أفراد العينة وقد تم ترتيب هذه الحلول حسب درجة أهميتها كما يلي:

جدول رقم (5-9)

متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الرابعة من الأسئلة مرتبة حسب درجة الأهمية

| الترتيب | الفقرة | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|
| 1 | زيادة الحوافز والمكافآت المادية وتطوير أنظمة الترقية وإشغال المراكز الإشرافية | 4.69 |
| 2 | عقد دورات وبرامج تدريبية للمدققين | 4.67 |
| 3 | رفع كفاءة نظام المعلومات | 4.59 |
| 4 | تعزيز العلاقة بين المواطنين ودائرة الضريبة | 4.55 |
| 5 | نشر الوعي الضريبي | 4.51 |
| 6 | إلزام المكلفين بمسك دفاتر أصولية | 4.49 |
| 7 | الاهتمام بمادة المحاسبة الضريبية في الجامعات والمعاهد | 4.42 |
| 8 | تطوير قانون الضريبة على المبيعات وتحديثه وفقاً للمستجدات | 4.41 |
| 9 | تطوير إجراءات ونظم العمل | 4.38 |
| 10 | تطوير نظم الرقابة والمتابعة الداخلية | 4.30 |
| 11 | تشديد العقوبات على المتهربين من الضريبة | 4.23 |

من خلال قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة يتبين لنا أن زيادة الحوافز والمكافآت المادية وتطوير أنظمة الترقية وإشغال المراكز الإشرافية تعتبرمن أهم الحلول التي يراها مدققي الضريبة العامة في مواجهة الصعوبات التي تواجههم حيث بلغت المتوسط الحسابي لهذه الفقرة(4.69)، وتلاها في الأهمية عقد دورات وبرامج تدريبية للمدققين وبمتوسط حسابي(4.67)، وجاء في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية رفع كفاءة نظام المعلومات بمتوسط حسابي(4.59)، كما جاءت باقي الفقرات متقاربة بأهميتها حيث تراوح المتوسط الحسابي لها بين(4.23-4.51)، مما يشير إلى أهمية جميع تلك الحلول المقترحة لمواجهة الصعوبات التي يواجهها مدققي ضريبة المبيعات في الأردن.

## 3-5 اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى : والتي تنص على

**"لا يواجه مدققي الضريبة على المبيعات صعوبات تتعلق بالمكلف أو المفوض عنه"**

من خلال الجدول رقم (5-10) والذي يقيس الصعوبات المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه، والتي يواجهها مدققي الضريبة العامة على المبيعات، بينت نتائج الدراسة أن معظم أفراد العينة اتفقوا على وجود مثل هذه الصعوبات، حيث بلغت المتوسطات الحسابية لإجاباتهم (4.0) وهو ما يشير إلى أهمية هذه الصعوبات، وللتأكد من دقة هذه الإجابات وعدم عشوائيتها تم استخدام اختبار (T-test) لعينة واحدة، وذلك عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$)، أي عند مستوى ثقة لا يقل عن 95% ونسبة خطأ لا تتجاوز 5%، والجدول التالي يوضح هذا الاختبار:

**جدول رقم (5-10)**

**اختبار (T-test) لعينة واحدة (ن = 169)**

| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجات الحرية | قيمة (T) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| الصعوبات المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه | 4.00 | 0.47 | 168 | 27.43 | 0.00 |

يبين الجدول السابق أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (27.43) عند درجات حرية (168) أقل من قيمتها الجدولية، حيث بلغت معنويتها (0.00) وهي أقل من المستوى الاحصائي (0.05)، الأمر الذي يشير إلى اتساق إجابات أفراد العينة وعدم عشوائيتها وبالتالي اتفاقهم على وجود صعوبات تواجههم في عملية تدقيق الضريبة على المبيعات تتعلق بالمكلف أو المفوض عنه، وهذا يعني أن الفرضية الأولى منفية وغير مثبتة، وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع ما توصلت إليه دراسة كل من (Evans, *et al.* 2005) ودراسة (العلكاوي،2004) ودراسة (Murray, 1995) ودراسة

(رمضان وآخرون،1990) فيما يتعلق بعدد من العناصر الواردة ضمن الصعوبات المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه.

<u>الفرضية الثانية : والتي تنص على</u>

**"لا يواجه مدققي الضريبة على المبيعات صعوبات تتعلق بقانون الضريبة العامة على المبيعات"**

من خلال الجدول رقم (5-11) والذي يقيس الصعوبات المتعلقة بقانون الضريبة العامة على المبيعات، والتي يواجهها مدققي الضريبة العامة على المبيعات، أظهرت نتائج الدراسة أن معظم أفراد العينة اتفقوا على وجود مثل هذه الصعوبات، حيث بلغت المتوسطات الحسابية لإجاباتهم (3.76) وهو ما يشير إلى أهمية هذه الصعوبات، وللتأكد من دقة هذه الإجابات وعدم عشوائيتها تم استخدام اختبار (T-test) لعينة واحدة، وذلك عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05\geq\alpha$)، أي عند مستوى ثقة لا يقل عن 95% ونسبة خطأ لا تتجاوز 5%، والجدول التالي يوضح هذا الاختبار:

**جدول رقم (5-11)**

**اختبار (T-test) لعينة واحدة (ن = 169)**

| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجات الحرية | قيمة (T) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| **الصعوبات المتعلقة بقانون الضريبة العامة على المبيعات** | 3.76 | 0.74 | 168 | 13.42 | 0.00 |

يبين الجدول السابق أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (13.42) عند درجات حرية (168) أقل من قيمتها الجدولية، حيث بلغت معنويتها (0.00) وهي أقل من المستوى الاحصائي (0.05)، الأمر الذي يشير إلى اتساق إجابات أفراد العينة وعدم عشوائيتها وبالتالي اتفاقهم على وجود صعوبات تواجههم في عملية تدقيق الضريبة على المبيعات تتعلق بقانون الضريبة، وهذا يعني أن الفرضية الثانية منفية وغير مثبتة، وقد جاءت هذه النتيجة متوافقة مع ما توصلت إليه دراسة كل من

(Abdul Manaf *et al.* 2005) ودراسة (العلكاوي، 2004) ودراسة (إرشيد، 2003) ودراسة (التميمي، 2000) ودراسة (أبو نصار،2000) فيما يتعلق بعدد من البنود الواردة ضمن الصعوبات المتعلقة بقانون الضريبة العامة على المبيعات.



**الفرضية الثالثة : والتي تنص على**

**"لا يواجه مدققي الضريبة على المبيعات صعوبات تتعلق ببيئة عملهم"**

من خلال الجدول رقم (5-12) والذي يقيس الصعوبات المتعلقة ببيئة العمل، والتي يواجهها مدققي الضريبة ، يتبين لنا أن معظم أفراد العينة اتفقوا على وجود مثل هذه الصعوبات، حيث بلغ معدل الأوساط الحسابية لإجاباتهم (4.01) وهو ما يشير إلى أهمية هذه الصعوبات، وللتأكد من دقة هذه الإجابات وعدم عشوائيتها تم استخدام اختبار (T-test) لعينة واحدة، وذلك عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$)، أي عند مستوى ثقة لا يقل عن 95% ونسبة خطأ لا تتجاوز 5%، والجدول التالي يوضح هذا الاختبار:

**جدول رقم (5-12)**

**اختبار (T-test) لعينة واحدة (ن = 169)**

| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجات الحرية | قيمة (T) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| الصعوبات المتعلقة بيئة عمل مدققي الضريبة على المبيعات | 4.06 | 0.53 | 168 | 25.69 | 0.00 |

يبين الجدول السابق أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (25.69) عند درجات حرية (168) أقل من قيمتها الجدولية، حيث بلغت معنويتها (0.00) وهي أقل من المستوى الاحصائي (0.05)، الأمر الذي يشير إلى اتساق إجابات أفراد العينة وعدم عشوائيتها وبالتالي اتفاقهم على وجود صعوبات تواجههم في عملية تدقيق الضريبة على المبيعات تتعلق ببيئة عملهم، وهذا يعني أن الفرضية

الثالثة منفية وغير مثبتة، وقد جاءت هذه النتيجة متوافقة مع ما توصلت إليه دراسة كل من(التميمي، 2000) ودراسة (أبونصار،2000) ودراسة (رمضان وآخرون، 1990) فيما يتعلق ببعض البنود الواردة ضمن الصعوبات المتعلقة ببيئة عمل مدققي الضريبة على المبيعات.

<u>الفرضية الرابعة: والتي تنص على</u>

**"لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالصعوبات التي يواجهها مدققي الضريبة على المبيعات تعزى لخصائصهم الشخصية"**

ولمناقشة هذه الفرضية واختبارها تم استخدام اختبار (T-test) لعينة مستقلة وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجداول التالية توضح ذلك:

**1- الجنس**

**جدول رقم (5-13)**

**اختبار (T-test) لعينة مستقلة (ن = 169)**

| الصعوبات | الجنس | المتوسط الحسابي | درجات الحرية | قيمة (T) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| الصعوبات المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه | ذكر | 3.95 | 167 | 3.1- | 0.002 |
| | أنثى | 4.25 | | | |
| الصعوبات المتعلقة بقانون الضريبة على المبيعات | ذكر | 3.71 | 167 | 2.20- | 0.029 |
| | أنثى | 4.05 | | | |
| الصعوبات المتعلقة ببيئة عمل المدقق | ذكر | 4.05 | 167 | 0.33- | 0.73 |
| | أنثى | 4.09 | | | |

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

- هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول الصعوبات المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه والتي يواجهها مدققي الضريبة على المبيعات تعزى لمتغير الجنس، حيث بلغت معنوية (t) (0.002) وهي أقل من المستوى المقبول به إحصائياً، وكانت هذه الفروق تميل لصالح الإناث، حيث بلغ متوسط إجابات الإناث (4.25) بينما

كان متوسط إجابات الذكور (3.95) وهذا يعني أن هذه الصعوبات نالت درجة أهمية عند الإناث أكبر من الذكور، وبحسب إعتقاد الباحث فقد يعزى السبب في ذلك إلى المتطلبات الخاصة الواجب توفرها في شخصية مدقق ضريبة المبيعات من حزم وشدة في بعض الأحيان والتي تلائم شخصية الذكور أكثر من الإناث.

- هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول الصعوبات المتعلقة بقانون الضريبة على المبيعات والتي يواجهها مدققي الضريبة على المبيعات تعزى لمتغير الجنس، حيث بلغت معنوية (t) (0.029) وهي أقل من المستوى المقبول به إحصائياً، وكانت هذه الفروق تميل لصالح الإناث، حيث بلغ متوسط إجابات الإناث (4.05) بينما كان متوسط إجابات الذكور (3.71) وهذا يعني أن هذه الصعوبات نالت درجة أهمية عند الإناث أكبر من الذكور، وبحسب إعتقاد الباحث قد يعزى السبب في ذلك إلى قلة فرص الحصول على دورات تدريبية متخصصة في القانون لعدم ملائمة الوقت مع الظروف الخاصة بهن، حيث تعقد مثل هذه الدورات عادة خارج أوقات الدوام الرسمي.
- لم يكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول الصعوبات المتعلقة ببيئة العمل والتي يواجهها مدققي الضريبة على المبيعات تعزى لمتغير الجنس، حيث بلغت معنوية (t) (0.73) وهي أكبر من المستوى المقبول به إحصائياً، وكانت متوسطات الإجابات لدى الإناث (4.05) متقارب مع متوسط إجابات الذكور (4.09) وهذا يعني أن هذه الصعوبات نالت نفس الدرجة من الأهمية تقريباً عند الإناث و الذكور على حد سواء، ويشير ذلك بشكل واضح إلى أن بيئة العمل الخاصة بمدققي ضريبة المبيعات غير ملائمة بالنسبة لهم، ويعتقد الباحث أن السبب في ذلك قد يعود إلى طبيعة

الوظيفة الحكومية بشكل عام وجمود الأنظمة والتعليمات المتعلقة بتحسين بيئة العمل للموظف الحكومي.

**2- المؤهل العلمي**

**جدول (5-14)**

**اختبار التباين الأحادي (F-test) لعينة مستقلة (ن = 169)**

| الصعوبات | المؤهل العلمي | المتوسط الحسابي | مجموع المربعات | درجات الحرية | قيمة (F) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصعوبات المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه | ثانوي فما دون | 3.66 | 0.87 | 5 | 0.77 | 0.57 |
| | دبلوم كلية مجتمع | 4.02 | | | | |
| | بكالوريوس | 4.02 | | | | |
| | دبلوم عالي | 4.02 | | | | |
| | ماجستير | 3.91 | | | | |
| | دكتوراه | 3.76 | | | | |
| الصعوبات المتعلقة بقانون الضريبة على المبيعات | ثانوي فما دون | 3.50 | 2.5 | 5 | 0.94 | 0.45 |
| | دبلوم كلية مجتمع | 3.92 | | | | |
| | بكالوريوس | 3.78 | | | | |
| | دبلوم عالي | 3.09 | | | | |
| | ماجستير | 3.69 | | | | |
| | دكتوراه | 3.17 | | | | |
| الصعوبات المتعلقة ببيئة عمل المدقق | ثانوي فما دون | 4.03 | 0.38 | 5 | 0.26 | 0.93 |
| | دبلوم كلية مجتمع | 3.89 | | | | |
| | بكالوريوس | 4.06 | | | | |
| | دبلوم عالي | 3.92 | | | | |
| | ماجستير | 4.10 | | | | |
| | دكتوراه | 4.18 | | | | |

يتبين لنا من خلال الجدول السابق عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة أهمية الصعوبات التي يواجهها مدققي الضريبة على المبيعات والتي تتعلق بالمكلف أو المفوض

عنه أو بقانون ضريبة المبيعات أو فيما يتعلق ببيئة عمل المدقق تعزى لمؤهلاتهم العلمية، حيث كانت دلالة (f) على جميع هذه الصعوبات أكبر من المستوى المقبول به إحصائياً.

3- التخصص العلمي

**جدول رقم (5-15)**

**اختبار التباين الأحادي (F-test) لعينة مستقلة (ن = 169)**

| الصعوبات | التخصص العلمي | المتوسط الحسابي | مجموع المربعات | درجات الحرية | قيمة (F) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصعوبات المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه | محاسبة | 4.02 | 1.09 | 5 | 0.97 | 0.43 |
| | علوم مالية ومصرفية | 3.58 | | | | |
| | إدارة أعمال | 3.95 | | | | |
| | اقتصاد | 3.73 | | | | |
| | قانون | 3.87 | | | | |
| | غير ذلك | 3.80 | | | | |
| الصعوبات المتعلقة بقانون الضريبة على المبيعات | محاسبة | 3.77 | 4.03 | 5 | 1.4 | 0.19 |
| | علوم مالية ومصرفية | 2.78 | | | | |
| | إدارة أعمال | 3.97 | | | | |
| | اقتصاد | 3.25 | | | | |
| | قانون | 4.10 | | | | |
| | غير ذلك | 3.71 | | | | |
| الصعوبات المتعلقة ببيئة عمل المدقق | محاسبة | 4.08 | 2.03 | 5 | 1.4 | 0.22 |
| | علوم مالية ومصرفية | 3.46 | | | | |
| | إدارة أعمال | 3.73 | | | | |
| | اقتصاد | 3.88 | | | | |
| | قانون | 4.30 | | | | |
| | غير ذلك | 3.95 | | | | |

يتبين لنا من خلال الجدول السابق عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة أهمية الصعوبات التي يواجهها مدققي الضريبة على المبيعات والتي تتعلق بالمكلف أو المفوض عنه أو بقانون ضريبة المبيعات أو فيما يتعلق ببيئة عمل المدقق تعزى لتخصصاتهم العلمية، حيث كانت دلالة (f) على جميع هذه الصعوبات أكبر من المستوى المقبول به إحصائياً.

4- الخبرة العملية في ضريبة المبيعات

جدول رقم (5-16)

اختبار التباين الأحادي (F-test) لعينة مستقلة (ن = 169)

| الصعوبات | الخبرة العملية | المتوسط الحسابي | مجموع المربعات | درجات الحرية | قيمة (F) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصعوبات المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه | سنتان فما دون | 4.15 | 1.91 | 3 | 2.94 | 0.035 |
| | من 2 – 5 سنوات | 3.99 | | | | |
| | من 5 – 10 سنوات | 3.90 | | | | |
| | أكثر من 10 سنوات | 3.90 | | | | |
| الصعوبات المتعلقة بقانون الضريبة على المبيعات | سنتان فما دون | 3.99 | 9.61 | 3 | 6.41 | 0.00 |
| | من 2 – 5 سنوات | 3.80 | | | | |
| | من 5 – 10 سنوات | 3.33 | | | | |
| | أكثر من 10 سنوات | 3.81 | | | | |
| الصعوبات المتعلقة ببيئة عمل المدقق | سنتان فما دون | 4.22 | 2.42 | 3 | 2.89 | 0.037 |
| | من 2 – 5 سنوات | 4.04 | | | | |
| | من 5 – 10 سنوات | 3.89 | | | | |
| | أكثر من 10 سنوات | 4.03 | | | | |

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول الصعوبات المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه والتي يواجهها مدققي الضريبة على المبيعات تعزى لمتغير الخبرة العملية في ضريبة المبيعات، حيث بلغت معنوية (f) (0.035) وهي أقل من المستوى المقبول به إحصائياً، وكانت هذه الفروق تميل لصالح ذوي الخبرة المنخفضة، وهذا يعني أن ذوي الخبرة المنخفضة يواجهون صعوبات بدرجة أكبر.
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول الصعوبات المتعلقة بقانون الضريبة على المبيعات والتي يواجهها مدققي الضريبة على المبيعات تعزى لمتغير الخبرة العملية في ضريبة المبيعات، حيث بلغت معنوية (f) (0.00) وهي أقل من

المستوى المقبول به إحصائياً، وكانت هذه الفروق تميل لصالح ذوي الخبرة المنخفضة، وهذا يعني أن ذوي الخبرة المنخفضة يواجهون صعوبات بدرجة أكبر.

- هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول الصعوبات المتعلقة ببيئة العمل والتي يواجهها مدققي الضريبة على المبيعات تعزى لمتغير الخبرة العملية في ضريبة المبيعات، حيث بلغت معنوية (f) (0.037) وهي أقل من المستوى المقبول به إحصائياً، وكانت هذه الفروق تميل لصالح ذوي الخبرة المنخفضة، وهذا يعني أن ذوي الخبرة المنخفضة يواجهون صعوبات بدرجة أكبر.

## 5- الشهادات المهنية المتخصصة



جدول رقم (5-17)

اختبار التباين الأحادي (F-test) لعينة مستقلة (ن = 169)

| الصعوبات | الشهادات المهنية المتخصصة | المتوسط الحسابي | مجموع المربعات | درجات الحرية | قيمة (F) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصعوبات المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه | محاسب قانوني أردني | 4.21 | 1.55 | 5 | 1.39 | 0.22 |
| | محاسب قانوني عربي | 4.12 | | | | |
| | CPA | 4.25 | | | | |
| | CMA | 4.02 | | | | |
| | لا يوجد | 3.99 | | | | |
| | أخرى | 3.55 | | | | |
| الصعوبات المتعلقة بقانون الضريبة على المبيعات | محاسب قانوني أردني | 3.96 | 1.49 | 5 | 0.53 | 0.74 |
| | محاسب قانوني عربي | 4.28 | | | | |
| | CPA | 4.00 | | | | |
| | CMA | 3.96 | | | | |
| | لا يوجد | 3.74 | | | | |
| | أخرى | 3.51 | | | | |
| الصعوبات المتعلقة ببيئة عمل المدقق | محاسب قانوني أردني | 4.13 | 0.22 | 5 | 0.155 | 0.97 |
| | محاسب قانوني عربي | 3.92 | | | | |
| | CPA | 4.28 | | | | |
| | CMA | 4.16 | | | | |
| | لا يوجد | 4.05 | | | | |
| | أخرى | 4.07 | | | | |

يتبين لنا من خلال الجدول السابق عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة أهمية الصعوبات التي يواجهها مدققي الضريبة على المبيعات تعزى لشهاداتهم المهنية، حيث كانت دلالة (f) على جميع هذه الصعوبات أكبر من المستوى المقبول به إحصائياً، ويعتقد الباحث ان السبب في ذلك قد يعود إلى الأهمية القليلة لحصول مدققي الضريبة عند أدائهم لعملهم على شهادات مهنيه بقدر أهمية معرفتهم بنظم وإجراءات العمل في الدائرة.

6- المستوى الإداري

جدول رقم (5-18)

اختبار التباين الأحادي (F-test) لعينة مستقلة (ن = 169)

| الصعوبات | المستوى الإداري | المتوسط الحسابي | مجموع المربعات | درجات الحرية | قيمة (F) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصعوبات المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه | إدارة عليا | 3.87 | 0.066 | 2 | 0.145 | 0.86 |
| | إدارة وسطى | 4.01 | | | | |
| | إدارة تنفيذية | 4.00 | | | | |
| الصعوبات المتعلقة بقانون الضريبة على المبيعات | إدارة عليا | 3.85 | 1.84 | 2 | 0.921 | 0.18 |
| | إدارة وسطى | 3.51 | | | | |
| | إدارة تنفيذية | 3.86 | | | | |
| الصعوبات المتعلقة ببيئة عمل المدقق | إدارة عليا | 3.92 | 0.95 | 2 | 0.475 | 0.19 |
| | إدارة وسطى | 3.89 | | | | |
| | إدارة تنفيذية | 4.09 | | | | |

يتبين لنا من خلال الجدول السابق عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة أهمية الصعوبات التي يواجهها مدققي الضريبة على المبيعات تعزى لمستوياتهم الإدارية، حيث كانت دلالة (f) على جميع هذه الصعوبات أكبر من المستوى المقبول به إحصائيا،مما يظهر بشكل واضح أن اختلاف المستوى الإداري للمدققين لا يشكل عاملاً مهماً في درجة أهمية الصعوبات التي تواجه مدققي الضريبة.

# الفصل السادس

# النتائج والتوصيات

## 6-1 نتائج الدراسة

أشارت نتائج الدراسة إلى أن:

1. من أهم الصعوبات التي تواجه مدققي الضريبة على المبيعات والمتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه: عدم احتفاظ المكلفين بدفاتر وسجلات محاسبية أصولية، ورغبة المكلفين بالتهرب الضريبي، وكذلك مساعدة المفوضين للمكلفين على التهرب الضريبي.
2. من أهم الصعوبات التي تواجه مدققي الضريبة على المبيعات والمتعلقة بقانون الضريبة على المبيعات: الإجتهاد في تفسير بعض مواد القانون، وصعوبة التطبيق وعدم الوضوح في بعض مواد القانون.
3. من أهم الصعوبات التي تواجه مدققي الضريبة على المبيعات والمتعلقة ببيئة عمل مدقق الضريبة على المبيعات: عدم كفاية المكافآت المادية، وحجم ومتطلبات العمل الكبيرة والمرهقة، وعدم عدالة معايير مكافأة التميز في الأداء.
4. أكثر الصعوبات التي يواجهها مدققي الضريبة على المبيعات بشكل عام كانت الصعوبات المتعلقة ببيئة عملهم.
5. من أهم الحلول التي يراها مدققي الضريبة للتغلب على الصعوبات التي تواجههم: زيادة الحوافز والمكافآت المادية وتطوير أنظمة الترقية وإشغال المراكز الإشرافية، وعقد دورات وبرامج تدريبية للمدققين، ورفع كفاءة نظام المعلومات في الدائرة.
6. هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول الصعوبات المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه، والصعوبات المتعلقة بقانون الضريبة العامة على المبيعات، والتي يواجهها مدققي الضريبة على المبيعات تعزى لمتغير الجنس، وكانت هذه الفروق تميل لصالح الإناث، كما لم يثبت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد

العينة حول الصعوبات المتعلقة ببيئة العمل تعزى لمتغير الجنس، أي أن هذه الصعوبات نالت نفس الدرجة من الأهمية عند الإناث و الذكور على حد سواء.

7. لم يكن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة أهمية الصعوبات التي يواجهها مدققي الضريبة على المبيعات تعزى لمؤهلاتهم وتخصصاتهم العلمية.

8. لم يكن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة أهمية الصعوبات التي يواجهها مدققي الضريبة على المبيعات تعزى لشهاداتهم المهنية ومستوياتهم الإدارية.

9. هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول الصعوبات المتعلقة بالمكلف أو المفوض عنه، والصعوبات المتعلقة بقانون الضريبة على المبيعات، والصعوبات المتعلقة ببيئة العمل، والتي يواجهها مدققي الضريبة على المبيعات تعزى لمتغير الخبرة العملية في ضريبة المبيعات، وكانت هذه الفروق تميل لصالح ذوي الخبرة المنخفضة.

## 6-2 التوصيات

بناء على نتائج الدراسة تم وضع التوصيات التالية:

1. تطوير قانون ضريبة المبيعات وتحديثه وفقاً للمستجدات من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تحفز المكلفين على الإحتفاظ بدفاتر وسجلات محاسبية أصولية، والتي تحد بدورها من التهرب الضريبي.
2. زيادة الحوافز والمكافآت المادية وتطوير أنظمة الترقية وإشغال المراكز الإشرافية، وعقد دورات وبرامج تدريبية للمدققين.
3. تطوير إجراءات ونظم العمل ونظم الرقابة والمتابعة الداخلية، ورفع كفاءة نظام المعلومات.
4. استحداث قوانين وتشريعات جديدة تنظم العلاقة بين المكلف والمفوض بالشكل الذي يضمن العلاقة التضامنية والمسؤولية المشتركة عن حالات التهرب الضريبي حال حدوثها.
5. الاهتمام بمادة المحاسبة الضريبية في المعاهد والجامعات الأردنية.
6. تعزيز العلاقة بين المواطنين ودائرة الضريبة.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: المراجع العربية


- ابو غزاله، طلال 2001. **مفاهيم التدقيق المتقدمه**. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- أبو نصار، محمد حسين. 2000. **التهرب من ضريبة الدخل في الأردن، أسبابه وأشكاله**. *مجلة المنارة*، 6 (1) : 11-42 .
- ارشيد، علي نواش. 2003. **الضريبة العامة على المبيعات في الاردن وانعكاسها على الهيكل الضريبي والعبء الضريبي**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- بدوي، محمد عباس والمليجي، فؤاد السيد. 1999. **التحاسب الضريبي**. الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
- البنك المركزي الأردني، (2007)، أعداد مختلفة.
- بولس، روفائيل. 1991. **موسوعة الضريبة على المبيعات**. ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.
- البيومي، زكريا محمد. 1990. **المنازعات الضريبيه في ربط وتحصيل الضريبة** ، مطبعة جامعة القاهره والكتاب الجامعي، القاهره، مصر.
- التميمي، وهيب. 2000. قياس الأداء **في جهاز الضريبة العامة على المبيعات في الأردن**: دراسة **تحليلية** وميدانية. رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية، الأردن.
- حجازي، المرسي السيد. 1998. **النظم الضريبية والتطبيق**. الدار الجامعية، القاهرة، مصر.

- حداد، بسام. 2006. **دور الإجراءات الرقابية والقواعد المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- حشيش، عادل أحمد. 1992. **أساسيات المالية العامة**. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- الحنيطي، ابراهيم رزق. 2004. **مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي في ضوء قانون ضريبة الدخل في الاردن**. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الاردن.
- حوسو، محمد محمود. 2005. **التدقيق للأغراض الضريبة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- خشارمة، حسين. 1998. **دراسة ميدانية لظاهرة التهرب الضريبي في المهن الحرة في الأردن، أسبابها والعوامل التي تقلل منها، من وجهة نظر أصحاب المهن الحرة**. *مجلة المنارة*، (1) : 217-237.
- دائرة الموازنة العامة، التقرير السنوي، 2007.
- دران، حامد. 1995. **النظم الضريبية العربية**. الدار الجامعية للنشر، بيروت، لبنان.
- دليل المحاسب المهني للقواعد الأخلاقية، وفقاً لقواعد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين. ترجمة : جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية. بموافقة رسمية من john willy and sons, inc, 2001، (الوحدة 7-2).
- رمضان، صايل والحمود، تركي وقاقيش، محمود. 1990. **المشاكل التي تواجه مقدري ضريبة الدخل في الأردن**. *أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (4) : 97-112.

- سعادة، يوسف. 1990. **مشكلات تدقيق المنشآت الصغيرة في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات.** *مجلة دراسات* ، (1) : 46-80.
- سعيد ، فرهود محمد. 1986. **المالية العامة.** ج 1، منشورات جامعة حلب، حلب، سورية.
- السقاف، عبد العزيز. 1985. **نظريات في المالية العامة والنظام المالي في الجمهورية اليمنية.** جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن.
- الشافعي جلال. 2000. **أساليب الفحص الضريبي.** مكتبة المدينه، جامعة الزقازيق، مصر.
- الشبلي، علي. 1999. **الهيكل الضريبي في الأردن: المرونة الداخلية، الطاقة الضريبية والجهد الضريبي 1970-1996.** رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- الصعيدي، عماد. 1999. **تحليل الاثار الاقتصادية للضريبة العامة على المبيعات في الأردن.** رسالة ماجستير، المعهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.
- عبيدات، رفعت. 2001. **ضريبة البيعات: خبرات وحلول.** الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عثمان، سعيد. 2000. **النظم الضريبية.** الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- عطية، سليمان. 1980. **تقويم مشاكل مهنة المحاسبة والتدقيق في الأردن.** بحث منشور، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، الأردن.
- عفانة، عدي والقطاونة، عادل والجدع، احمد. 2004. **الجديد في المحاسبة الضريبية.** دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- علتم، باهر. 1990. **المالية العامة، أدواتها الفنية أثارها اقتصادياً**. الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر.
- العلكاوي، طلال. 2004. **تقييم العوامل المؤثرة في قرارات مقدري ضريبة الدخل لمواجهة التهرب الضريبي في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل**. جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا، مملكة البحرين.
- عناية، غازي. 1988. **المالية العامة والتشريع الضريبي**. دار البيارق، جرش، الأردن.
- قانون الضريبة العامة على المبيعات لعام 2002.
- المحارمه، وصفي. 2003. **أسباب التهرب من ضريبة الدخل في المملكة الأردنية الهاشمية وآثاره الاقتصادية**. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- منشورات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، مديرية الإعلام والاتصال، 2008.
- موسى، عمرو عبد العزيز. 2006. **ضريبة القيمة المضافة وعلاقتها بضريبة الدخل**. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- المومني، عاطف. 1996. **مقدمة في ضريبتي المبيعات والقيمة المضافة**. *مجلة العلوم الاقتصادية*، عدد 1.
- نور، عبد الناصر وعدس، نائل حسن. 2003. **الضرائب ومحاسبتها**. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

## ثانياً: المراجع الأجنبية:


- Abdul Manf, N and Hasseldine, J and Hodges, R. 2005. **The Determinants of Malaysian Tax Payer's Compliance Attitudes.** *E-Journal of Tax Research.* 3 (2): 206-221.
- Alan, T. 1999. **Value Added Tax: Administration and Policy.** International Monetary Fund, Washington DC.
- Al-khoury, A. and Bdour, J. 2006. Tax **Practitioners` Perceptions of the Reasons Jordanian Taxpayers Seek Professional Income Tax Assistance.** *Abhath Al-Yarmouk "Hum. &Soc. Sci".22 (3): 31-57.*
- Arens, A and Elder, R and Beasley, M. 2008. **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach.** Pearson (Prentice Hall).
- Evans, C and Carlon, S and Massey, D. 2005. **Record Keeping Practices and Tax Compliance of SMEs.** *Journal of Tax Research.* 3 (2) : 288-334.
- Hite, P and McGill, G. 1992. **An Examination of Tax Payer Preference for Aggressive Tax Advice.** *National Tax Journal.* 45 (4) : 389-403.
- Murray, M. 1995. **Sales Tax Compliance and Audit Selection.** *National Tax Journal.* 48 (4) : 515-530.

# الملاحق

# استبانة الدراسة

جامعة اليرموك
كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية
قسم المحاسبة



تحية طيبة وبعد :

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " الصعوبات التي تواجه مدققي ضريبة المبيعات في الأردن "، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة.

وقد تم إختياركم كعينة للدراسة، وحيث أننا نعهد بكم الإهتمام والإستعداد الدائمين لمساندة ومؤازرة البحوث العلمية التي تخدم تطور مجتمعنا، لذا نرجو منكم تعبئة هذه الإستبانة ، علماً بأن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة وانها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم وتجاوبكم
وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير

الباحث : عمر يحيى العمري
إشراف : الدكتور أحمد العمري

الجـــزء الأول مـــن الإســـتبانة : الرجـــاء وضـــع إشـــارة (x) مكـــان الإجابة المناسبة .

**معلومات عامة**

| الجنس | أ | ذكر | |
|---|---|---|---|
| | ب | أنثى | |

| المؤهل العلمي | أ | ثانوي فما دون | |
|---|---|---|---|
| | ب | دبلوم كلية مجتمع | |
| | ج | بكالوريس | |
| | د | دبلوم عالي | |
| | ه | ماجستير | |
| | و | دكتوراه | |

| التخصص العلمي | أ | محاسبة | |
|---|---|---|---|
| | ب | علوم مالية ومصرفية | |
| | ج | إدارة أعمال | |
| | د | إقتصاد | |
| | ه | قانون | |
| | و | غيرها (يرجى التحديد) | |

| الخبرة العملية في ضريبة المبيعات | أ | سنتان فما دون | |
|---|---|---|---|
| | ب | من (2) - (5) سنوات | |
| | ج | من (5) – (10) سنوات | |
| | د | أكثر من (10) سنوات | |

| الشهادات المهنية المتخصصة | أ | محاسب قانوني أردني | |
|---|---|---|---|
| | ب | محاسب قانوني عربي | |
| | ج | CPA | |
| | د | CMA | |
| | ه | لا يوجد | |
| | و | أخرى (يرجى التحديد) | |

| المستوى الإداري الذي تعمل فيه | أ | إدارة عليا (مدير) | |
|---|---|---|---|
| | ب | إدارة وسطي (مشرف) | |
| | ج | إدارة تنفيذية (مدقق) | |

**الجزء الثاني : الصعوبات التي تواجه مدققي الضريبة العامة على المبيعات في الأردن.**

**يتناول هذا الجزء مجموعة من الصعوبات التي قد تواجه مدقق الضريبة ، الرجاء وضع إشارة (x) في المكان المنسب حسب درجة أهمية المشكلة من وجهة نظرك الشخصية .**

**1) الجوانب المتعلقة بالمكلف أوالمفوض عنه**

| | الصعوبات | درجة الأهمية: مهمة جدا | مهمة | متوسطة الأهمية | قليلة الأهمية | عديمة الأهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | عدم إحتفاظ المكلفين بدفاتر وسجلات محاسبية أصولية | | | | | |
| 2 | تدني المستوى التعليمي والثقافي للمكلفين | | | | | |
| 3 | رغبة المكلفين بالتهرب الضريبي | | | | | |
| 4 | مساعدة المفوضين للمكلفين على التهرب الضريبي | | | | | |
| 5 | قلة الوعي الضريبي | | | | | |
| 6 | عدم فهم المكلفين لقانون الضريبة العامة على المبيعات | | | | | |
| 7 | التدخل الإجتماعي في قرار المدقق | | | | | |
| 8 | عدم الإلتزام بتقديم الإقرار الضريبي | | | | | |
| 9 | عدم تزويد المكلفين للمدققين بمعلومات صحيحة | | | | | |
| 10 | عدم تقيد المكلفين بالمواعيد مع المدققين | | | | | |
| 11 | صعوبة الإتصال بالمكلفين | | | | | |
| 12 | عدم الإنتماء والحرص على المصلحة العامة | | | | | |

2) الجوانب المتعلقة بقانون الضريبة العامة على المبيعات

| | الصعوبات | مهمة جدا | مهمة | متوسطة الأهمية | قليلة الأهمية | عديمة الأهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | درجة الأهمية | | | | |
| 1 | صعوبة تطبيق بعض مواد القانون | | | | | |
| 2 | عدم وضوح بعض مواد القانون | | | | | |
| 3 | عدم وجود عقوبات رادعة لمواجهة التهرب الضريبي | | | | | |
| 4 | عدم وجود نصوص قانونية تشجع على الإلتزام الضريبي | | | | | |
| 5 | عدم وجود استقرار في بعض مواد القانون | | | | | |
| 6 | جمود القانون وعدم مواكبته للمستجدات | | | | | |
| 7 | الإجتهاد في تفسير بعض مواد القانون | | | | | |

3) الجوانب المتعلقة ببيئة عمل مدقق الضريبة العامة على المبيعات

| | الصعوبات | مهمة جدا | مهمة | متوسطة الأهمية | قليلة الأهمية | عديمة الأهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | درجة الأهمية | | | | |
| 1 | عدم كفاية المكافآت المادية | | | | | |
| 2 | عدم ملائمة النظام المتبع في الترقية وإشغال المراكز الإشرافية | | | | | |
| 3 | عدم عدالة معايير مكافئة التميز في الأداء | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 4 | قلة برامج التأهيل والتدريب | | | | | |
| 5 | حجم ومتطلبات العمل كبير ومرهق | | | | | |
| 6 | غموض بعض إجراءات وتعليمات العمل | | | | | |
| 7 | تتطلب الوظيفة الكثير من المسؤوليات المثيرة للقلق | | | | | |
| 8 | عدم انسجام الصلاحيات الممنوحة للمدقق مع مهام ومتطلبات العمل | | | | | |
| 9 | عدم توفر أنظمة معلومات ملائمة | | | | | |
| 10 | عدم وجود نظام فعال للرقابة الداخلية | | | | | |
| 11 | التدخل الإجتماعي في قرار المدقق | | | | | |
| 12 | عدم وضوح أهداف ومعايير وخطط الدائرة | | | | | |
| 13 | عدم إتاحة الفرصة لمناقشة مشكلات سير العمل وتقديم الإقتراحات لحلها | | | | | |
| 14 | عدم ملائمة موقع ومرافق الدائرة | | | | | |

4) هل يوجد صعوبات أخرى لم يتطرق إليها الباحث من وجهة نظرك الشخصية (الرجاء ذكرها) :

___

___

___

___

___

___

___

___

___

___

**الجزء الثالث** : يتناول هذا الجزء بعض الحلول المقترحة لمواجهة الصعوبات التي يواجهها مدققو الضريبة العامة على المبيعات، الرجاء وضع إشارة (x) في المكان المناسب حسب درجة أهمية الحل من وجهة نظرك الشخصية.

| | الإقتراحات | درجة الأهمية | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | مهمة جدا | مهمة | متوسطة الأهمية | قليلة الأهمية | عديمة الأهمية |
| 1 | عقد دورات وبرامج تدريبية للمدققين | | | | | |
| 2 | رفع كفاءة نظام المعلومات | | | | | |
| 3 | تشديد العقوبات على المتهربين من الضريبة | | | | | |
| 4 | إلزام المكلفين بمسك بدفاتر أصولية | | | | | |
| 5 | نشر الوعي الضريبي | | | | | |
| 6 | تطوير قانون الضريبة وتحديثة وفقا للمستجدات | | | | | |
| 7 | تطوير إجراءات ونظم العمل | | | | | |
| 8 | تطوير نظم الرقابة والمتابعة | | | | | |
| 9 | زيادة الحوافز والمكافآت المادية وتطوير أنظمة الترقية وإشغال المراكز الإشرافية | | | | | |
| 10 | تعزيز العلاقة بين المواطنين ودائرة الضريبة | | | | | |
| 11 | الإهتمام بمادة المحاسبة الضريبية في الجامعات والمعاهد | | | | | |

هل لديك إقتراحات أخرى تساعد على مواجهة الصعوبات التي يواجهها مدققو الضريبة (الرجاء ذكرها) :

________________________________________

________________________________________

________________________________________

________________________________________

## Abstract

**AL-Omari, Omar Yahya. Difficulties Facing Sales Tax Auditors in Jordan. Master Thesis, Yarmouk University. 2008 (Supervisor: Dr. Ahmad AL-Omari)**

This study aimed to identify the difficulties facing sales tax auditors in Jordan through testing the following three dimensions. factors relate to tax payers or whom representing them, factors that relate to sale tax law. and the factors that relate to the auditors work environment. in addition to the auditors demographic factors. This study provided some statistically significant solution that may solve such presumed difficulties. In order to achieve the main goals of this study a questionnaire was designed which then distributed to all sales tax auditors in Jordan (217). in which (169) was retrieved which represent (77.9%) of the sales tax auditors. Statistical Package for social science (SPSS) was utilized to analyze data.

The results of this study revealed that: there are difficulties facing sales tax auditors relate to tax payers or whom representing them due to the lack of bookkeeping, tax payers' willingness of tax evasion. With the help of their consultants. the research found that there are difficulties relating to sales tax law including: the inability to understand some sales tax paragraphs. the difficulties in implementing such legislation and ambiguous wordings. In addition, the study revealed that there are difficulties facing such auditors that relate to the work environment which include: inefficient promotion systems, huge work load requirements. and the inequalities in standard to promote work excellence. Furthermore. there was a statistically significant relationship between gender and factors that relate to tax payers and sales tax law, such statistical descriptions positively differentiated females in this finding. In addition to work experience facto in which it was statistically significant with all study factors. There was no statistical significance to other demographic factors.

The study briefly emphasized that it is necessary to develop the income and sales tax regulations and laws.


**Key Words**: Tax, Sales tax. Sales tax Auditors, Jordanian Sales Tax Law.